YEMEN
INTERNATIONAL FORUM
منتدى اليمن الدولي
Stockholm 2022

منتدى اليمن الدولي 2022

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

FBA

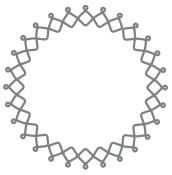

YEMEN
INTERNATIONAL FORUM
منتدى اليمن الدولي
Stockholm 2022

نُظّم منتدى اليمن الدولي 2022 من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، بالتعاون مع أكاديمية فولك برنادوت وبدعم مالي من حكومة مملكة السويد و حكومة مملكة النرويج و مؤسسات المجتمع المفتوح إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

حُرّر هذا التقرير من قبل سوزان سيفريد ، كبيرة المحررين بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

FBA

منتدى اليمن الدولي 2022

الملخص التنفيذي

لم تتمخض المسارات الرسمية الرامية إلى تحقيق السلام في اليمن منذ انتهاء محادثات الكويت عام 2016 سوى عن تقدم ضئيل، وهو ما أكد الحاجة لإدماج الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل تحقيق سلام مستدام مع المبادرات اليمنية بصورة أفضل لتعزيز فرص نجاحها. من هذا المنطلق، عُقد منتدى اليمن الدولي خلال الفترة 19-17 يونيو/ حزيران 2022 في العاصمة السويدية ستوكهولم بُغية جمع الجهات الفاعلة الدولية مع الأطراف السياسية اليمنية والأفراد المنخرطين في مبادرات تعمل بالتوازي مع العملية السياسية، والشباب، وممثلي المجتمع المدني، والخبراء، والأكاديميين. ركز المنتدى على ستة مجالات محورية لضمان إحراز تقدم في عملية السلام وهي: التسوية السياسية، والحياة السياسية، والملف الجنوبي، والاقتصاد، والمصالحة والعدالة، والأمن، وأتاح منبرًا جمع 205 أشخاص يمثلون مختلف الجهات الفاعلة -شكل اليمنيون نسبة 71% منهم -لطرح تصوراتهم حول مستقبل اليمن في مرحلة ما بعد الحرب واستكشاف حلول خلاقة للتحديات الكامنة.

حدد غالبية المشاركين في منتدى اليمن الدولي مسألة إنهاء الحرب كشرط أساسي لإحراز تقدم ملموس في كافة المحاور. رغم حالة الهدوء النسبي التي عمّت البلاد نتيجة الهُدن المبرمة منذ أبريل/ نيسان والتقدم الجزئي في بعض الملفات، تظل هذه المكاسب مؤقتة ما لم تُدمج في مفاوضات السلام الرسمية. شارك خلال الجلسات العامة التي عُقدت في إطار المنتدى ممثلو الأطراف الفاعلة في جهود المسار الأول كالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ والمبعوثين الأمريكي والأوروبي والإقليمي والسويدي حيث قدموا إحاطات للمشاركين وعقدوا نقاشات ثنائية خاصة على هامش المنتدى ركزت على أهم القضايا ذات الصلة.

كان هناك إقرار خلال الجلسات المخصصة لملف التسوية السياسية بالحاجة إلى استنباط إطار نهائي يراعي المخاوف الأمنية الإقليمية، خاصة السعودية، إلا أن المشاركين اليمنيين والأجانب أجمعوا على أهمية تحديد احتياجات اليمن والوقوف عليها من قِبل أبناء البلد لتحقيق سلام مستدام، وهو ما سيتطلب توطين عملية السلام عبر دعم وتبني المبادرات المحلية الواعدة وضمان الشمولية عند بلورة تسوية نهائية مما يعني استقطاب الأحزاب السياسية الفاعلة من خارج دائرة مجلس القيادة الرئاسي الجديد الممثل للحكومة المعترف بها دوليًا، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والقبائل، والفئات المهمشة وغيرهم، بخلاف الجهات التي تُطوّع قواتها في الميدان. بحسب الملفات المحددة للمنتدى، استكشف العديد من هذه الجهات الفاعلة الخطوات التي يمكن البدء بها قبل التوصل إلى تسوية تخفف وطأة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على المدنيين وتُمهد الطريق أمام الاستقرار في فترة ما بعد الحرب.

تُعد الحكومة اليمنية الطرف المسؤول حاليًا عن توجيه دفة الحرب ووضع حدّ لها، ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي المكوّن من ثمانية أعضاء بقيادة رشاد العليمي والذي تم تشكيله في أبريل/ نيسان الماضي بالعاصمة السعودية الرياض ونُقلت إليه كافة صلاحيات الرئاسة اليمنية. يمثل أعضاء المجلس أبرز الفصائل السياسية والعسكرية المناهضة لقوات الحوثيين على الأرض، وحظي تشكيل المجلس بتأييد عام من الأحزاب السياسية اليمنية والمجتمع الدولي وعدد من المشاركين في منتدى اليمن الدولي، رغم الشواغل المحيطة بإقصائه الجهات المدنية والسياسية الفاعلة التي ليس لها توجهات عسكرية.

تشمل الحياة السياسية اليمنية طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة والمنظمات التي تأثرت معظمها بطول أمد الصراع مما أضعف دورها. خلال جلسات المنتدى، بحث ممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات العمالية والقبائل كيفية إعادة تفعيل دورهم على المستوى المحلي والأدوار التي يمكنهم الاضطلاع بها حاليًا ومستقبلًا، وكيفية التأثير على أطراف الصراع وعلى عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة لضمان وضع مخاوفهم ومصالحهم بعين الاعتبار. فـ"يمن ما بعد الحرب" سيتبلور إلى حد كبير بناءً على عُمق الإصلاحات

التي ستجري في هذه القطاعات المجتمعية ومدى انخراطها، ولا يغيب عن الأذهان أن المجتمع المدني والنقابات العمالية والنقابات المهنية كانوا أولى ضحايا الحرب الجارية في اليمن حيث أغلقت معظم النقابات أبوابها وحولت العديد من منظمات المجتمع المدني المتبقية أنشطتها إلى الاستجابة الإنسانية. على هذا الأساس، ركزت الجهات الفاعلة من المجتمع المدني خلال منتدى اليمن الدولي على كيفية الاستعداد لتحويل أنشطتها مرة أخرى نحو المشاركة في إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة في اليمن.

منح تشكيل مجلس القيادة الرئاسي الأطراف الجنوبية دورًا رسميًا ضمن أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، ولقي ذلك ترحيبًا كبيرًا -وإن كان حذرًا -من قِبل المشاركين في جلسات المنتدى المخصصة لملف جنوب اليمن. رغم أن المجلس الانتقالي الجنوبي (المعزز بقوات موالية مدعومة إماراتيًا) يقدم نفسه ممثلًا وحيدًا للجنوب، أجمعت الأطراف الجنوبية الأخرى الحاضرة في المنتدى أن تهميش أي طرف أو مجموعة جنوبية يقوّض فعالية مجلس القيادة الرئاسي، ونصحت المجلس بضمان الشفافية في تعييناته، وإنهاء سيطرة الجماعات المسلحة على المناصب المدنية، والتحرك سريعًا لتوفير الخدمات العامة، ودعم الحوار بين الأطراف الجنوبية، الذي أعده المشاركون خطوة بالغة الأهمية لتوحيد المواقف الجنوبية قبل أي محادثات سلام. أبرز المسائل التي أجمعت عليها القيادات الجنوبية الحاضرة كانت الرغبة في السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية للجنوب والبدء في تطبيق اللامركزية المنظمة على عملية تحصيل الإيرادات العامة وصنع القرار.

في إطار الملف الاقتصادي، ناقش المشاركون في المنتدى كيفية تخفيف حدة التدهور الاقتصادي في اليمن، مع التركيز على البنك المركزي والقطاع المصرفي التجاري، والمساعدات الإنمائية والإنسانية، والقطاع الخاص، والفرص الاقتصادية غير المُستغلة. طرحت الجهات الفاعلة في القطاع المصرفي والمالي من كافة أرجاء اليمن مبادرة ثلاثية المحاور تهدف إلى: استعادة قدرة القطاع المصرفي على تيسير التجارة الخارجية، وخفض تكاليف السلع المستوردة، ودعم استقرار العملة، وتقليص التفاوت في سعر صرف طبعتي الريال القديمة والجديدة، وإرساء القواعد لتوحيد العملة، ومعالجة أزمة السيولة التي تكتسح البلاد. في هذا السياق، أجمع المشاركون على أن تحقيق ذلك بنجاح يتطلب دعمًا فنيًا وماليًا من المجتمع الدولي إلى جانب انخراط مباشر من مكتب المبعوث الأممي.

سلط المشاركون في المنتدى الضوء على جوانب اجتماعية واقتصادية يمكن تحسينها على المدى القصير قد تعزز فرص التوصل إلى تسوية سلمية وتهيئ المناخ لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني. تشمل هذه الجوانب: دعم الإنتاج الغذائي محليًا، وتحسين توفير الخدمات، والحيلولة دون استمرار تدهور مؤسسات الدولة، إلا أن المشاركين أشاروا إلى وجود عقبات قد تقوّض تحقيق هذه الأهداف من بينها انعدام الأمن، والفساد المستشري، وشح الموارد المائية.

مع انتهاء الحرب، لن يقتصر دور اليمنيين على إعادة بناء هياكل الدولة وإنعاش الاقتصاد والمؤسسات والمنظمات فحسب، بل سيتوجب عليهم أيضًا وضع الانقسامات العميقة، والصدمات النفسية، والندوب التي خلفتها الانتهاكات والجرائم المرتكبة في زمن الحرب على روح الأمة، بعين الاعتبار. بحث المشاركون في المنتدى، بمن فيهم الناجون من التعذيب وأقارب الضحايا والمدافعون عن حقوق الإنسان سبل ضمان إدماج مفهوم العدالة والمصالحة في عملية السلام بغض النظر عن ممانعة الجهات الفاعلة السياسية والأطراف المتحاربة.

في سياق النظر في الاختلالات التي يعاني منها القطاعان العسكري والأمني، بحث المشاركون في المنتدى كيفية إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية في مرحلة ما بعد الحرب بما يضمن الحفاظ على الأمن القومي وتلبية الاحتياجات الفردية المحددة لكل محافظة. ركزت هذه المناقشات على ضرورة تطوير استراتيجيات الدفاع والأمن الوطني، والتحديات التي ينطوي عليها دمج المقاتلين في القوات المسلحة والقطاع الخاص، وخطط دفع الرواتب بما يحفز المساءلة والمهنية في أوساط القوات المقاتلة قبل انتهاء الحرب وبعدها. كما سعى المشاركون إلى تحويل الأولويات الأمنية بعيدًا عن ساحة المعركة والتركيز عوضًا عن ذلك على الأمن البشري عبر التشديد على أهمية مبادرات مثل الشرطة المجتمعية.

النتائج الرئيسية

حُصرت مواضيع معينة خلال جلسات منتدى اليمن الدولي باعتبارها مهمة لمتابعة النقاشات حولها مستقبلًا وإجراء مزيد من الأبحاث حولها وصقل المفاهيم ذات الصلة، وهي كالتالي:

ملف التسوية السياسية

- استنباط رؤية مشتركة لمستقبل آمن لليمن من خلال الحوار بين الأطراف المتحاربة لتيسير الخطوات المرحلية التي تفضي إلى تسوية نهائية.
- أن تنطوي أي اتفاقية تسوية من شأنها أن تعزز فرص تحقيق الأمن والاستقرار، على ما يلي:
  - معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن القومي لدى القوى الإقليمية خصوصًا السعودية.
  - تفكيك القوات غير الحكومية ومطالبتها بالتخلي عن أسلحتها.
  - ردع التهديدات الخارجية عبر إبرام اتفاق مبني على أحكام القانون الدولي.
  - ضمان الشمولية، مع مراعاة التنوع السياسي والاجتماعي والمناطقي في اليمن.
- الضغط على القيادات القبلية لتوثيق أي خروقات في الهدنة، وتأمين الطرق والأماكن العامة، وضمان الاستقرار داخل مناطقهم المحلية. كما يجب التشاور مباشرة مع الشخصيات القبلية حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يدعموا جهود السلام وفق السياق المحلي والإقليمي.

ملف الحياة السياسية

- تقييم التغييرات الضرورية في القيادات والتنظيمات والبرامج الحزبية في ضوء الهدنة الاخيرة وهيكل الحكم الجديد المتمثل في مجلس القيادة الرئيسي.
- معالجة مشكلة عدم توفر البيانات الكافية لتحديد احتياجات المجتمع من الخدمات كالكهرباء والبنية التحتية.
- الاستثمار في وسائل التواصل الافتراضية بين أعضاء ومسؤولي الأحزاب داخل اليمن وخارجه، وبين الأحزاب بشكل عام.
- التعامل مع غياب التمثيل الهادف للمرأة في الحيز السياسي وذلك عبر:
  - مساعدة المرأة على تبوؤ مناصب داخل دوائر صنع القرار، على المستويين المحلي والوطني.
  - تبني سياسات عدم التسامح المطلق ضد التمييز القائم على النوع الاجتماعي لضمان مواقف مجتمعية موحدة تتصدى للسياسات الضارة القائمة على التمييز بين الجنسين.
  - الضغط على المجتمع الدولي لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار في كافة المجالات عوضًا عن حصر مشاركتهن لمناقشة "قضايا المرأة".
  - حماية النساء المنخرطات في بناء السلام من التهديدات الأمنية.
  - ضمان عدم فقدان المكاسب التي حصلت عليها المرأة في زمن الحرب بعد الحرب، مثل تقبل عملها خارج المنزل الذي بات مشهودًا على نطاق واسع.
- التعامل مع ظاهرة إقصاء الأقليات العرقية والدينية من العمليات السياسية وذلك من خلال:
  - تشكيل لجان استشارية تعمل مع وكالات الأمم المتحدة أو غيرها، بحيث تركز على التنوع، ويُناط بها دور استشاري حول قضايا كضمان احتواء المناهج الدراسية على فهم أفضل للأقليات في اليمن.

- مراجعة التشريعات بُغية تجريم العنصرية والتمييز، وضمان توفير الحماية الدستورية للأقليات في مرحلة بناء الدولة.
- إقامة نظام قضائي محايد في الدولة وضمان قدرة اللجوء إلى المحاكم الدولية والقوانين الدولية عند إغفال الممارسات التمييزية.

- تحسين عملية اختيار الأطراف الفاعلة في جهود المسار الثاني وضمان تنوعها، إلى جانب إنشاء منابر للمنظمات المنخرطة في جهود المسار الثاني تخلو من ضغوط أو إملاءات الجهات المانحة بما يسمح للجهات المحلية بالتنسيق بين بعضها.
- الشروع في التخطيط الاستراتيجي وتوفير البرامج التدريبية وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما يعزز الاستقلال المالي، ويعطي الأولوية للشراكات، ويشدد على أهمية وضع خطط تمويل بديلة ومستدامة.
- تشجيع السلطات اليمنية والمجتمع الدولي على إشراك المجتمعات المحلية في تقييم الاحتياجات وتخطيط البرامج، والسماح بمشاركة حقيقية -وليس رمزية -في المناقشات السياسية التي تجري بالمحافل الدولية.
- تطوير استراتيجيات التمويل وإنشاء شبكات نقابية تعزز أنشطة النقابات العمالية وتدعمها بصورة جماعية.

الملف الجنوبي

- عقد حوار شامل يجمع بين الأطراف الجنوبية بدعم دولي بهدف بناء الثقة، وتوحيد مواقف الفصائل الجنوبية بغية التوصل إلى فهم مشترك، وتناول أهداف جنوب اليمن القائمة منذ أمد طويل.
- تركيز الاهتمام على السيطرة المحلية على الموارد وتطبيق اللامركزية، وربما الاستفادة من المكاسب التي تحققت خلال مؤتمر الحوار الوطني 2013-2014. لتحقيق هذه الغاية، يجب جمع البيانات المتعلقة بالموارد بصورة مستقلة وتشاطرها بشفافية من أجل الإلمام بمصادر الإيرادات المحتملة.
- تحسين الخدمات عبر استنباط آليات تكفل الانتقال من الحكم غير الرسمي الذي تمارسه الجماعات المحلية المهيمنة إلى حكم رسمي تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي.
- إسداء المشورة لمجلس القيادة الرئاسي بشأن تحسين مستويات المعيشة وتقديم الخدمات الأساسية، والإقرار بأن هذا الأمر سيتطلب إنهاء النفوذ الذي تتمتع به الجماعات المسلحة، وبناء المؤسسات الحكومية، والتعامل مع ظاهرة الفساد بجدية.

الملف الاقتصادي

- وضع آلية شاملة تكفل إشراك الأطراف الرئيسية، وتخلق تأييدًا سياسيًا قويًا للمبادرة المصرفية ثلاثية المحاور، التي صِيغت من قِبل مشاركي المنتدى الممثلين لمختلف الجهات ذات الصلة بالقطاع المصرفي اليمني، بهدف التعامل مع انقسام البنك المركزي، وأزمة العملة، ومشاكل السيولة.
- تمكين القطاع الخاص عبر التصدي المباشر للعقبات التي تعترض التجارة الدولية والتجارة المحلية، ويمكن تحقيق ذلك عبر:
  - توسيع نطاق الأنشطة التجارية عبر المنافذ الجوية والبحرية في محافظة المهرة ومدينة المكلا بمحافظة حضرموت.
  - استئناف حركة التجارة البرية مع السعودية وعُمان على نطاق أوسع.
  - فتح الطرق وإعادة بنائها وصيانتها على طول الممرات التجارية الرئيسية، وهو ما يتطلب دعم المجتمع الدولي.

- على ضوء مزيد من البحوث والمشاورات، يتعيّن النظر في أفضل المجالات والسبل التي:
  - تتيح الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة.
  - تُحسّن الوصول إلى فرص التمويل الأصغر.
  - تُشرك المغتربين اليمنيين لعكس مسار هجرة الأدمغة التي شهدتها البلاد خلال فترة الحرب.
  - تُعيد توجيه سياسات التنمية صوب تحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة والثروة السمكية والقطاعات الأخرى المتصلة بالغذاء.
- أهمية معالجة مشكلة شح الموارد المائية بالتحول إلى زراعة المحاصيل البعلية (أي المعتمدة على مياه الأمطار) وسريعة النمو التي تكون أقل تأثرًا بالتغيرات المناخية، وفرض سياسات حماية البيئة الهادفة إلى منع نضوب أحواض المياه وتلوثها، بُغية دعم سياسات التنمية.

ملف المصالحة والعدالة

- استكشاف سُبل إشراك منظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة بصورة فعالة للضغط على مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن من أجل إدراج قضايا العدالة والمصالحة في العمليات الرسمية الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية، وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد. يتعيّن القيام بذلك بالتوازي مع خطط منظمات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز ثقافة التسامح والتماسك المجتمعي.
- دعم وتشجيع الأعمال الفنية التي تسلط الضوء على تأثير الحرب على المواطنين العاديين وتخلد ذكرى تجارب المدنيين.
- اتباع نهج يركز على الضحايا يطبق نظام العدالة الرسمية والمصالحة لضمان المساءلة.
- السعي لتأمين تمويل دولي يغطي التكاليف المترتبة على توثيق الانتهاكات، وتوفير الدعم النفسي والاحتياجات الأخرى المحددة على المستوى المحلي.
- الاستفادة من الاهتمام الموجود في أوساط الشباب والنساء للدفع بمفهوم المصالحة والعدالة قدمًا، مع ضمان عدم حصر الدعم على مراكز المدن فقط.
- بناء شبكات تُسهل تكييف آليات الوساطة المحلية وتطبيقها داخل المجتمعات المحلية الأخرى وعلى المستوى الوطني.
- تحديد عناصر من أطر العدالة الانتقالية المتبناة في بلدان أخرى والتي يمكن تطبيقها في اليمن.

الأمن

- صقل المفاهيم المتعلقة بتطبيق اللامركزية في صفوف القوات المسلحة، وإدماج المقاتلين، وتخصيص الرواتب الأساسية عبر تشكيل قوات احتياط تخضع لقيادة محلية على مستوى المحافظات. توجد خيارات أمام كل خطوة متخذة، وتختلف وفق الاحتياجات المناطقية، يجب استكشافها بالكامل عبر إجراء البحوث والمشاورات المركزة على هذه الأبعاد. وتشمل:
  - إمكانية التحاق المقاتلين الموالين لأي جماعة مسلحة بقوات الاحتياط في محافظاتهم.
  - إمكانية اختيار أفراد الأمن التابعين للحكومة المحلية من قوات الاحتياط، على أن يتلقى الجنود الاحتياطيون الباقون التدريب الفني والمهني وينخرطون في الاقتصاد المدني.
  - إمكانية تشجيع بعض المقاتلين السابقين على الالتحاق بدائرة الهندسة العسكرية، بما يؤهل هذا الجهاز للعب دور كبير في مرحلة إعادة الإعمار.

- إنشاء صندوق وطني للمساعدة في إعادة تأهيل المقاتلين.
- تخصيص راتب أساسي مضمون للأفراد العسكريين كشبكة أمان تلبي الاحتياجات المالية لأفراد قوات الاحتياط؛ بما يساعدهم على الانشقاق عن الجماعات المسلحة.
- العمل مع وزارتي الداخلية والدفاع على معايير واضحة للإدماج وحصر أعداد المقاتلين الفعليين بدقة.
- تحديد موعد وآلية لإشراك المانحين والخبراء الاقتصاديين في العملية، حيث يُتوقع أن تتضخم فاتورة رواتب الدولة مع استيعاب المقاتلين مبدئيًا على الأقل.

- إجراء إصلاحات في هيكل القوات المسلحة اليمنية للتعامل مع التشرذم الحاصل في القطاع الأمني الذي اقترن مع انعدام الأمن داخل المجتمعات المحلية. تتضمن الخطوات المقترحة على المديين القصير والمتوسط لضمان المساءلة والكفاءة المهنية في هذا الجانب ما يلي:

- بلورة خطة لمدفوعات مؤقتة كتعويض عن الرواتب غير المنتظمة التي يتلقاها العديد من المقاتلين، لضمان البدء في إدماجهم وتحقيق قدر من المساءلة.
- تعزيز معايير استبقاء المقاتلين المدمجين.
- تعزيز الشفافية عند إدخال إصلاحات في الموازنات والعمليات ذات الصلة.
- تشجيع التقاعد المبكر والتدوير الوظيفي.
- التشديد على أهمية الشرطة المجتمعية.
- البحث عن نماذج تعكس دور المجتمع المدني المحلي في تحسين القطاع الأمني، مثل مبادرات الأمن المجتمعي في تعز والسعي لاستنساخها.
- تمويل برامج منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمساءلة، كالتي توفر المساعدة القانونية للسجناء.
- تحويل التركيز صوب إيلاء أولوية للأمن البشري، عبر إجراء حوار أكثر عمقًا بين المجتمع المدني والهيئات العسكرية والأمنية.
- التعامل مع قضية المدنيين غير المحترفين (غير المدربين) الذين جُندوا كضباط دون الإلمام بالقوانين أو الاتصاف بالانضباط.

شكر وعرفان

يقدم مركز صنعاء جزيل الشكر والعرفان لأكاديمية فولك برنادوت على دعمها السخي في تنظيم منتدى اليمن الدولي، وللمنظمات الشريكة التالية: مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلح وأحداثها (ACLED)؛ ومؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (CMI)؛ ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)؛ وشركة ديب روت الاستشارية (DeepRoot)، والمعهد الأوروبي للسلام (EIP)؛ ومؤسسات المجتمع المنفتح؛ ومبادرة مسار السلام، ومنظمة سيفرورلد (SaferWorld)، ومركز الحوار الإنساني؛ والمركز اليمني للسياسات.

كما يعرب مركز صنعاء عن خالص الشكر والتقدير لميسري جلسات منتدى اليمن الدولي وهم: جيهان عبد الغفار، ورأفت الأكحلي، وكريستيان ألبيتر، وأيمن أيوب، وندوى الدوسري، وسماء الهمداني، وشذى الحرازي، وإيما إنجيمانسون، ورشا جرهوم، ونادية الكوكباني، وأوفى النعامي، وأحمد ناجي، وكيت نيفينز، ولوكا نيفولا، وهشام العميسي، وثانوس بيتوريس، ومحمد القاضي، ويسار قطارنة، وراندولف ريا، وباربرو سفيدبرج، وأخيم وينمان، وديفيد وود، وداليا زعترة.

المقدمة

تكللت الجهود الدولية لإحلال السلام في اليمن بإبرام هدنة بين الأطراف المتحاربة امتدت شهرين، ونجحت في التوسط لتمديدها مرتين حتى الآن. تسعى الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار مسار السلام الرسمي الذي ترعاه الأمم المتحدة إلى تحويل تلك الهُدن إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وصفقة سلام رسمية، لكن حتى وإن تحققت هذه الغاية، لا يمكن إرساء سلام دائم بالاعتماد على عملية سياسية رسمية فقط. إحراز تقدم إلى ما هو أبعد من وقف إطلاق النار يتطلب بلورة اليمنيين لإطار نهائي للتسوية السياسية، ما يستدعي التعاطي مع لائحة طويلة من القضايا الشائكة، مثل: ما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه الدولة؟ وكيف يمكن إعادة بناء الاقتصاد ومؤسسات الدولة المتشرذمة على مدى سنوات بين صنعاء وعدن؟ وما هي الأدوار التي سيضطلع بها اللاعبون الرئيسيون على طرفي الصراع الدائر؟ وكيف ينبغي هيكلة الجيش ودمج المقاتلين السابقين في المجتمع وإسناد أدوار جديدة إليهم؟ وما نوع استراتيجية الأمن القومي التي يحتاجها البلد؟ وكيف ومتى ينبغي دمج قضايا الجنوب؟ وما هي آليات المصالحة الوطنية والمساءلة التي يمكن لها رأب الانقسامات المجتمعية العميقة والمريرة؟ وما الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تعافي المجتمعات المحلية، والمدن، والمناطق، والشعب؟ وأين ستكون عاصمة الدولة؟ هذه القضايا الحساسة ليست سوى جزء من قضايا جوهرية عدة يتوجب على اليمنيين العمل عليها.

سعى منتدى اليمن الدولي المنعقد في 19-17 يونيو/ حزيران 2022، في العاصمة السويدية ستوكهولم إلى إطلاق هذه العملية، علمًا أن العمل التحضيري بدأ قبل انعقاد المنتدى بعدة أشهر لتحديد القضايا ودعوة طائفة متنوعة (قدر الإمكان) من المشاركين من شتى أنحاء اليمن للقاء بعضهم، والاجتماع مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى المعنية بتحقيق التسوية المستدامة. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الأفكار والفرص والتوجهات الجديدة التي طرحها المشاركون خلال المناقشات وورش العمل التي عُقدت في إطار المنتدى بما يتيح رسم مسار يقوده اليمنيون بدعم دولي. بالنسبة للأطراف السياسية اليمنية، أتاح المنتدى منبرًا متفردًا للتحاور فيما بينهم، كما أتاح فرصة للجهات الدولية المشاركة للانخراط بشكل هادف مع الأطراف الفاعلة وإحاطتهم فيما يتعلق بالهدنة وجهود السلام الحالية والمخاوف الدولية الأخرى بشأن اليمن، مثل جهود الأمم المتحدة لتفريغ النفط من خزان صافر العائم المتهالك والراسي قبالة الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر.

تستمر الأنشطة البحثية في إطار متابعة محادثات ستوكهولم على أمل بلورة الأفكار وصقلها بما يؤثر على الأطراف الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة وكذلك على عملية السلام الرسمية. على هذا النحو، ستعزز فرص نجاح أي تسوية نهائية تنهي المعارك على الأرض وتصميمها بما يلبي احتياجات اليمن ويحقق المهام الجبارة المتمثلة في إعادة دمج مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة بين اليمنيين، وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية التي تصدعت بشدة وتشرذمت نتيجة الحرب التي طال أمدها.

التحضير للمنتدى

ارتكز تصميم منتدى اليمن الدولي منذ البداية على فكرة تولي اليمنيين سير المناقشات واستنباط مبادرات بقيادة يمنية، مع إشراك الجهات الفاعلة الدولية في الجلسات كمستمعين مهتمين في المقام الأول. انطوت التحضيرات للمنتدى على مشاورات مستفيضة تضمنت 64 مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، و15 طاولة مستديرة شارك فيها حوالي 150 شخصًا خلال الفترة من فبراير/ شباط إلى أبريل/ نيسان 2021 بمن فيهم ممثلون عن الأطراف المتحاربة الرئيسية وأبرز الجهات الفاعلة السياسية، ونشطاء من المجتمع المدني، وخبراء ومختصون يمنيون ودوليون وأجانب، وممثلون من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية المنخرطة في مبادرات المسار الثاني.

ركزت المناقشات على ستة محاور اقترحها خبراء مركز صنعاء وهي: التسوية السياسية، والحياة السياسية، والملف الجنوبي، والاقتصاد، والمصالحة والعدالة، والأمن. دُمجت مخرجات هذه المشاورات -التي أُجريت بشكل أساسي عن بُعد -مع البحوث المكتبية (غير الميدانية) التي أجراها خبراء مركز صنعاء المختصون في تلك المحاور. أثمر هذا العمل عن ست ورق مناقشة داخلية استُخدمت لصياغة جدول أعمال المنتدى وعُرضت على ميسري الجلسات.

استرشدت عملية تصميم المنتدى على وثيقة منهجية شاملة أُختيرت على أساسها المواضيع الفرعية داخل الملفات الستة المحورية وحُددت أولوياتها كالتالي: أ) القضايا التي يمكن معالجتها في إطار العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ب) القضايا التي يُفضل معالجتها في إطار المبادرات المُكمّلة غير الرسمية. ج) القضايا الممكن معالجتها قبل التوصل إلى تسوية سياسية.

الشكل رقم 1

أُجريت اتصالات دبلوماسية مكثفة قبل المنتدى، شملت اجتماعات مع مجلس التعاون الخليجي، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. كما تم التواصل مع الجهات اليمنية المحلية بما في ذلك محافظو المحافظات، والوزراء في الحكومة، وممثلون عن جماعة الحوثيين (حركة أنصار الله)، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي المشكل مؤخرًا واللجان المرتبطة به. تكللت الجهود بمشاركة 205 أشخاص في منتدى اليمن الدولي، شكّل اليمنيون نسبة 71% منهم بينما شكلت النساء نسبة 32% من المشاركين.

هدف مناقشات المنتدى إلى وضع إرشادات عملية يمكن الاستعانة بها في متابعة الحوارات التي تعزز العملية السياسية الرسمية وكذلك عمليات الوساطة التي يقودها اليمنيون الرافدة للمسار الرسمي. حدد المشاركون في المنتدى المجالات التي تفتقر الى آليات معينة في الوقت الراهن والمطلوب استنباطها، وبحثوا كيفية تحسين أوجه الترابط بين مبادرات السلام الرسمية وغير الرسمية.

.01
ملف
التسوية السياسية

رغم الآمال التي زرعتها الهدنة البادئ سريانها في عموم البلاد منذ أبريل/ نيسان الماضي بإحراز تقدم يُفضي إلى تسوية سياسية، ظلت مؤقتة مع فشل جهود تمديدها في أكتوبر/ تشرين الأول ووجود مؤشرات ضئيلة على استئناف مفاوضات السلام الرسمية عما قريب. تناول المشاركون في منتدى اليمن الدولي القواعد الأساسية للمفاوضات فضلًا عن الاعتبارات الدولية والإقليمية التي ينطوي عليها بلورة تسوية سياسية ناجحة. أتاحت الجلسات العامة المُركزة على قضايا التسوية السياسية فرصة سانحة للدبلوماسيين الدوليين المعنيين بتوجيه دفة عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة -بمن فيهم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، وكل من المبعوث الإقليمي والأمريكي والأوروبي ومبعوث إحدى الدول الخليجية - وللمشاركين في المنتدى بصفة عامة لتناول القضايا ذات الصلة على نطاق أوسع. تظل مسألة إنهاء الحرب في صميم جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة، إلا أن العديد من المشاركين في المنتدى أكدوا أهمية أن تستوعب العملية السياسية الأبعاد الاقتصادية والقضايا الإقليمية والمسائل المتعلقة بالعدالة لضمان بلورة تسوية سياسية تفضي إلى سلام مستدام في اليمن وتهيئ البلاد للتعافي من آثار الحرب.

فيما يلي بعض من الاستنتاجات الرئيسية التي تمخضت عن المناقشات:

- لا يوجد إجماع حول استمرار نجاعة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 كأساس لمحادثات السلام؛ لكن بدا هناك اهتمام مشترك بين الأطراف اليمنية المتحاربة للتفاوض على مستقبل لليمن بمعزل عن التدخلات الدولية، وهو ما يمكن التعويل عليه كنقطة انطلاق لمفاوضات تتبنى نهجًا جديدًا.
- ضرورة تحديد احتياجات اليمن من قِبل اليمنيين، على أن يأخذ الإطار النهائي بعين الاعتبار المخاوف الأمنية الإقليمية المحددة.
- تشكيل مجلس القيادة الرئاسي الجديد هو خطوة إيجابية تصب في مصلحة جهود صنع السلام الرسمية، كونه يضم جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في التحالف العسكري المناهض للحوثيين على الأرض. إلا أن التسوية السياسية يجب أن تركز على جوانب تتجاوز وقف إطلاق النار، وبالتالي فإن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي وحده غير كافي.
- ضمان الشمولية خلال بلورة التسوية النهائية باعتبارها مسألة حاسمة لتحقيق سلام مستدام، على الرغم من التعقيدات المصاحبة لذلك بسبب الخسائر التي تكبدتها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني نتيجة الحرب.
- تضطلع القبائل بأدوار متعددة في دعم عملية السلام والنهوض بها، حيث تتمتع بإمكانيات كبيرة لضمان الأمن ضمن حدود مناطقها. إلا أن تيسير المساهمة القبلية على المستويين المحلي والإقليمي قد يثبت نجاعة أكبر مقارنة بإشراك القبائل ككتلة واحدة (نظرًا للاختلافات بينها).

تقييم أسس المفاوضات

إعادة النظر في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 ومحادثات الكويت

في السنوات الست الماضية، لم تسفر الجهود المبذولة في مسار السلام الرسمي الذي تقوده الأمم المتحدة أي تقدم يذكر، وتباينت الآراء نسبيًا بين المشاركين في المنتدى حول مدى نجاعة مهام مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن المستندة إلى مرجعين هما: 1) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216[1]، و 2) محادثات السلام التي انطلقت بالكويت في أبريل/ نيسان 2016 (على ضوء القرار 2216) لتفشل بعد بضعة أشهر.[2] ورغم أن بعض المشاركين في المنتدى اعتبروا أن كلا المرجعين لا يزالان مناسبان كنقاط انطلاق يمكن منها استنباط إطار يأخذ في الاعتبار الحقائق الراهنة؛ رأى أحد المشاركين أن كلا المرجعين قد عفا عليهما الزمن ويعرقلان التوصل إلى تسوية سياسية، منوهًا إلى وجود حاجة لإطار شامل يتخطى الإجراءات الشكلية ويركز على كيفية انتشال اليمن من أزمته وتنسيق مفاوضات تُمكّن اليمنيين من حل مشاكلهم بأنفسهم.[3]

توجد أرضية مشتركة نوعًا ما يمكن الاعتماد عليها للمُضي قدمًا، حيث تسعى كل من جماعة الحوثيين والحكومة اليمنية إلى بلورة مستقبل آمن لليمن دون تأثير أطراف خارجية؛ فالحكومة لا ترغب بأي نفوذ إيراني بينما الحوثيون لا يرغبون بأي نفوذ سعودي. بالتالي، ستكون أفضل طريقة للحد من احتمال التدخل الخارجي هي اتفاق اليمنيين فيما بينهم، وهو ما يجب أن تركز عليه الجهود حسب ما أشار ممثل عن إحدى الجهات الدولية شارك في المنتدى.[4] إرساء رؤية مشتركة لمستقبل آمن لليمن عبر قنوات الحوار من شأنه أن يسهل إيجاد حل للعديد من القضايا الجوهرية -تبادل الأسرى وفتح الطرق وسحب القوات -ويفضي في نهاية المطاف إلى تسوية سياسية.[5]

[1] دعا القرار 2216 المُصادق عليه من مجلس الأمن الدولي في أبريل/نيسان 2015، قوات الحوثيين إلى التخلي عن أسلحتهم دون قيد أو شرط والانسحاب من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك صنعاء. انظر:https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/103/70/PDF/N1510370.pdf?OpenElement

[2] استندت محادثات الكويت عام 2016 إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، حيث توخت التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة يمنح الحوثيين حصة أقلية في حكومة انتقالية تشرف على إعادة دمج المكاتب الحكومية وتنظيم الانتخابات. كما شملت المحادثات مطالبة جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية بالتخلي عن الأسلحة الثقيلة والتنازل عن سيطرتها على المدن لجهاز أمن الدولة. انظر: "إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن"، مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 216، 2 يوليو/ تموز 2020، https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/216-rethinking-peace-yemen

[3] مشاركان يمنيان في حلقة نقاش حول "أسس المفاوضات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 حزيران/يونيو 2022.

[4] ممثل عن إحدى الجهات الدولية شارك في حلقة نقاش حول "أسس المفاوضات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 حزيران/يونيو 2022.

[5] ممثل عن إحدى الجهات الدولية شارك في حلقة نقاش حول "أسس المفاوضات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 حزيران/يونيو 2022.

أعرب العديد من المشاركين في المنتدى عن استيائهم مما اعتبروه تهرّب سلطات الحوثيين من مسارات صنع السلام الرسمية وغير الرسمية، لكن بعض المتحدثين نصحوا بعدم تكهّن تقاعس الحوثيين عن الانخراط، وحث أحدهم على السعي لبناء "علاقات حقيقية" تفضي إلى إنهاء الصراع.[6] من جانب آخر، رأى المتحدثون أن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي خطوة إيجابية تصب في مصلحة جهود السلام الرسمية، وذلك في معرض حديثهم عن مدى استعداد الحكومة المعترف بها دوليًا لإجراء مفاوضات هادفة، بحُكم ضم المجلس للأطراف الرئيسية الفاعلة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

الاعتبارات الإقليمية فيما يخص الأمن والاستقرار الداخلي

تجمّع الأطراف الداخلية في معسكر واحد لا يكفي لصنع السلام في اليمن، رغم وجود مصلحة مشتركة في عزل اليمن عن التدخلات الدولية. كل من السعودية والإمارات وإيران قادرة على عرقلة أي اتفاق نهائي تعتبره ضد مصالحها، أو تستطيع لعب دور إيجابي في دعم السلام والاستقرار في اليمن. مع اتساع رقعة الحرب، أصبحت الأطراف اليمنية المتحاربة موالية أكثر لأجندات الدول الخارجية الداعمة لها وباتت الأطراف المحلية معتمدة بشكل متزايد على تلك الجهات الأجنبية للحصول على الأسلحة والدعم المالي. مصلحة الأطراف الخارجية في طبيعة أي اتفاق سلام في اليمن لا يقتصر على الدول المنخرطة مباشرة في الميدان، بل على دول إقليمية أخرى أيضًا -عُمان وقطر وتركيا -ممن لعبت أدوارًا في اليمن. رغم امتناع السلطات الحوثية عن الانخراط في محادثات السلام الرسمية، أبدت استعدادًا للانخراط في محادثات موازية بين فترة وأخرى لكن مع السعودية فقط، وهي محادثات تستضيفها عادة عُمان منذ عام 2019. لم يتضح حتى الآن إلى أي مدى يعتبر الحوثيون مجلس القيادة الرئاسي المشكل بإشراف من الرياض شريكًا في المفاوضات، لكن بحسب تقارير، استأنف المسؤولون السعوديون والحوثيون هذا النوع من المناقشات في يونيو/ حزيران 2022، مع التركيز على أمن الحدود والطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية المستخدمة في هجمات الحوثيين ضد المملكة؛ وهي شواغل ترتبط مباشرة بالأمن القومي للسعودية.[7]

أشارت الأطراف اليمنية والدولية المشاركة في الجلسات المتمحورة حول ملف التسوية السياسية إلى وجود فرص لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن في إطار اتفاق ينص على:[8]

- التواصل مع دول الجوار والتعامل مع مخاوف الأمن القومي للقوى الإقليمية، وفي مقدمتها السعودية التي لن تقبل بسلطة معادية لها في صنعاء.
- تفكيك القوات غير الحكومية وتخليها عن الأسلحة المكدسة لديها (*انظر 6*. ملف الأمن، "إدماج المقاتلين").
- إرساء جميع أحكام القانون الدولي كوسيلة لردع التهديدات الخارجية.

ضمان الشمولية في القرارات ذات الصلة بصنع السلام

يضم مجلس القيادة الرئاسي تحت مظلته جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المناهضة للحوثيين بُغية تسهيل اتخاذ قرارات تُفضي إلى إنهاء الحرب، إلا أن ضمان شمولية أكبر في عملية التسوية -خاصة إشراك الشرائح السياسية والمدنية من المجتمع اليمني -اعتُبرت مسألة حاسمة لمنع عودة أي طرف من الأطراف إلى حمل السلاح.[9] تجادل مسؤولون حزبيون مع مشاركين خلال أيام انعقاد المنتدى حول كيفية إعادة بناء المنظومات الحزبية التي أصيبت بعجز واضح جراء الحرب، وحول آلية العمل مع مجلس القيادة لممارسة التأثير على مسار مفاوضات التسوية.

[6] حلقة نقاش حول "أسس المفاوضات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 حزيران/يونيو 2022.

[7] عزيز اليعقوبي "مصدران: استئناف المحادثات المباشرة بين السعودية والحوثيين"، وكالة رويترز، 14 يونيو/حزيران 2022، https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-yemens-houthis-resume-direct-talks-sources-say-2022-06-14/

[8] حلقة نقاش حول "أسس المفاوضات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 حزيران/يونيو 2022.

[9] حلقة نقاش حول "أسس المفاوضات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 حزيران/يونيو 2022.

(*انظر*: 2. ملف الحياة السياسية "إحياء النشاط الحزبي والإصلاحات المترتبة على ذلك" و3. الملف الجنوبي: "مجلس القيادة الرئاسي: فرصة للأطراف الجنوبية؟"). حاليًا، أمام الأحزاب السياسية مساران رئيسيان للتأثير على عملية السلام أو المشاركة فيها، إما عبر الاضطلاع بأدوار لإسداء المشورة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، أو من خلال العمل مع هيئة التشاور والمصالحة التابعة لمجلس القيادة (تشكلت أيضًا في أبريل/ نيسان الماضي خلال محادثات الرياض). أيًا كان الخيار، رأى عدد من ممثلي الأحزاب حاجة مجلس القيادة الرئاسي إلى الاتسام بشمولية أكبر، رغم إجماعهم بشكل عام على الإمكانات التي يتمتع بها المجلس وأهمية دعمه من قِبل الأحزاب. الآن، تفتقر منظمات المجتمع المدني قدرها في التأثير على مسار التسوية السياسية الرسمية من خلال مجلس القيادة الرئاسي، رغم تعاون العديد منها مع المنظمات الدولية التي تحاول بدورها ممارسة قدر من التأثير عبر برامج المسار الثاني (*انظر*:2. الحياة السياسية، "المجتمع المدني وجهود المسار الثاني"). معرفتها بالاحتياجات المحلية وقدرتها على التفكير خارج الصندوق (خلافًا للجهات المعهودة في مسار التسوية) لإيجاد الحلول واستنباط آليات لفض النزاعات يشدد الحاجة إلى قنوات أكثر فعالية تستوعب مساهمتها في المستقبل، فافتقار منظمات المجتمع المدني لدور بنّاء خسارة للعملية برمتها.

إشراك القبائل في مسار التسوية السياسية

في معرض الحديث عن دور القبائل، تباينت وجهات النظر حول ضرورة إشراكها في عملية التسوية السياسية وكيف وإلى أي مدى يمكن تحقيق ذلك (*انظر*: 2. الحياة السياسية، "القبائل: تداخل الأدوار السياسية والأمنية والإنسانية"). بخلاف المخاوف القائمة منذ أمد طويل بشأن سلطة الدولة مقابل النفوذ القبلي، حذر بعض المشاركين في حلقات النقاش من اعتبار القبائل تكتل واحد أو إشراكها في جهود صنع السلام نظرًا للاختلافات بينها والعُرف المتوارث للثأر الذي طالما أشعل فتيل النزاعات.[10] أشار بعض زعماء القبائل الحاضرين أن تحقيق التسوية السياسية تقع على عاتق السياسيين في نهاية المطاف، مؤكدين في نفس الوقت دور القبائل في فض نزاعات محددة وحفظ السلام وتلبية الاحتياجات الإنسانية. اتفق العديد من المشاركين في حلقة النقاش على أن المجتمع اليمني يتصف بتعدد البنى القبلية وينخرط الأفراد القبليين فعليًا في جميع مناحي الحياة اليومية للمجتمع اليمني، بما في ذلك العملية السياسية.[11]

على هذا الأساس، اقترح المشاركون في المنتدى الاستعانة بزعماء القبائل لرصد وتوثيق أي خروقات في الهدنة وضمان سلامة الطرق والأماكن العامة في حدود المناطق الواقعة تحت سلطة القبائل، وهي مهام أصبحت ممكنة بفضل المناخ المتسم بالهدوء النسبي عقب إبرام الهدنة. يتمتع زعماء القبائل بنفوذ داخل مناطق سلطتهم، وبالتالي يستطيعون ضمان الاستقرار المحلي الذي يمكن أن يرسخ مفهوم السلام (ولو إلى حد ما) إذا ما طُبق في مناطق أخرى.[12] بالتالي، سيكون من المفيد مستقبلًا إجراء مزيد من المشاورات مع الشخصيات القبلية حول كيف ومتى وبأي صفة يمكنهم المساعدة، بالنظر إلى الأدوار المتنوعة التي تضطلع بها القبائل وقدراتها الفريدة على سدّ احتياجات محلية وإقليمية معينة.

في جميع الأحوال، رأى معظم المشاركين في المنتدى أهمية نجاح عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة كونها تتيح لهم التقدم في جهود إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة وبناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب، بقدر حرص مختلف شرائح المجتمع على التأثير على مسار التسوية السياسية.

[10] حلقة نقاش حول "دور القبائل في إحلال السلام وفض النزاعات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 حزيران/يونيو 2022.

[11] حلقة نقاش حول "دور القبائل في إحلال السلام وفض النزاعات"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 حزيران/يونيو 2022.

[12] مائدة مستديرة حول "تحقيق المصالحة المحلية وآليات العدالة".

02.
ملف
الحياة السياسية

تضم الحياة السياسية في اليمن عددًا من الجهات الفاعلة: الأحزاب السياسية والحركات السياسية غير الرسمية (غالبًا ما تمتلك أجنحة عسكرية تُسخّر كأداة في الحرب)، ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات العمالية، التي تأثر عملها بشدة نتيجة الحرب الدائرة رحاها منذ عام 2014. تضطلع القبائل اليمنية، التي سعت إلى حماية مجتمعاتها وتوجيه دفة مجريات ساحة المعركة، بدور جوهري أيضًا رغم تراجع طبيعة ومستوى نفوذها السياسي في السنوات الأخيرة. إحدى التحديات المستمرة تتمثل في إشراك النساء اليمنيات والأقليات في العمليات السياسية وبناء الدولة، فقدرة مختلف شرائح المجتمع على الوقوف مجددًا على أقدامها وإعادة الانخراط وإجراء الإصلاحات والتكيف مع الحقائق الراهنة والمتغيرة باستمرار ستؤثر بشكل كبير على مستقبل اليمن بعد الحرب وقدرة البلاد على إدامة أي سلام يتم التوصل إليه.

الأحزاب السياسية

إحياء النشاط الحزبي والإصلاحات المترتبة على ذلك

اتفقت الأحزاب السياسية التقليدية اليمنية في أبريل/نيسان الماضي بالرياض على تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وأصبحت جزءًا من الهيئة الاستشارية التي تشكلت تزامنًا مع المجلس، أي هيئة التشاور والمصالحة المؤلفة من 50 عضوًا.[13] بشكل عام، ساد تفاؤل بين المشاركين حول قدرة مجلس القيادة الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة على وضع إطار يدفع عجلة الحوارات السياسية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة،[14] مع التشديد على أهمية الاستفادة من الهدنة بين الأطراف المتحاربة التي قد تعزز في هذا المنحى فرص تبني الخيارات السياسية عوضًا عن العسكرية.[15] لتحقيق ذلك، يمكن إطلاق مشاورات غير رسمية مع جماعة الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي والأطراف الفاعلة الجنوبية الأخرى (على المدى القريب) تساعد على تحديد المسارات التي يتعيّن اتخاذها خلال فترة الهدوء النسبي.[16]

مع ذلك، رأى بعض القادة السياسيين أن إحياء النشاط الحزبي يعتمد على استعادة الدولة، مشيرين إلى أن بعض الأحزاب لا يمكنها العمل في عدن والآخر لا يستطيع رفع شعاراته في صنعاء. أسهمت مخاطر التعرض للاعتقالات أو الاغتيالات في بعض المناطق، وعدم القدرة على السفر بأمان لحضور الاجتماعات، ومشاكل الاتصالات، في عرقلة نشاط الأحزاب الذي كان يومًا ما يغطي عموم البلاد. كلما اتسعت رقعة الصراع قلّ معه النشاط الحزبي نظرًا لأن سياسات الأحزاب تنفذ على المستوى المحلي. أشار مشاركون آخرون إلى تأثير غياب الهوية الوطنية على تلاحم الأحزاب، مشددين على الحاجة إلى أن تكون (أي الأحزاب) مراعية أكثر لشواغل دوائرها الانتخابية وأن تشرك المزيد من الشباب.[17] رغم وجود توافق سابق في الآراء على أنواع التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية، تباينت الحلول المقترحة بسبب تنوع وجهات النظر السياسية. تشمل بعض المجالات التي يمكن التركيز عليها في المناقشات وورش العمل المستقبلية التي ستُجرى في إطار متابعة مخرجات المنتدى، ما يلي:

[13] يضم مجلس القيادة الرئاسي (المؤلف من 8 أعضاء) حزب المؤتمر الشعبي العام والقوى الجديدة مثل المجلس الانتقالي الجنوبي والمكتب السياسي للمقاومة الوطنية وألوية العمالقة. تُمثل أيضًا ثلاث جهات (حزب المؤتمر وحزب الإصلاح والمجلس الانتقالي) إلى جانب أحزاب أخرى في هيئة التشاور والمصالحة.

[14] شدد المشاركون في المنتدى على الحاجة إلى توحيد مواقف هذه الأحزاب في ظل الفرصة التي يتيحها الهيكل السياسي الجديد. يمكن للمشاورات التي ستعقد في إطار متابعة مخرجات المنتدى أن تنظر أيضًا في مسألة استقلالية الأحزاب عن الحكومة (ومدى إمكانية تحقيق ذلك في ظل عملها داخل الحكومة)، وفي الدور المحوري الذي تلعبه أحزاب كجهات رقابية. تم التشديد على أهمية المسألة الأخيرة (أي الدور الرقابي الذي تلعبه الأحزاب) في المشاورات الأولية التي عُقدت تمهيدًا لمنتدى اليمن الدولي: «التحديات التي تواجه الحياة السياسية: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني»، ورقة نقاش لمنتدى اليمن الدولي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يونيو/ حزيران 2022، ص 10، https://sanaacenter.org/yif/pre-forum-discussion-papers/2022/YIF_Discussion_Paper_Challenges_to_Political_Life_ar.pdf

[15] عدد من المشاركين، مائدة مستديرة حول «دور الأحزاب السياسية في عملية السلام»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[16] في حين لم يطرح المشاركون في المنتدى أفكارًا مستفيضة، أشارت المشاورات الأولية التي عُقدت تمهيدًا للمنتدى إلى سعي مزيد من الأحزاب لمحاكاة قنوات التواصل المفتوحة التي حافظ عليها الحزبان الاشتراكي والناصري مع حركة أنصار الله والمجلس الانتقالي الجنوبي: «التحديات التي تواجه الحياة السياسية: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني»، ورقة نقاش لمنتدى اليمن الدولي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يونيو/حزيران 2022، ص 14، https://sanaacenter.org/yif/pre-forum-discussion-papers/2022/YIF_Discussion_Paper_Challenges_to_Political_Life_ar.pdf يمكن استكشاف هذه القنوات العملية في ورشات عمل جديدة.

[17] «دور الأحزاب السياسية في عملية السلام»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

- السعي للتغلب على الظروف التي يتعذر فيها التواصل بصفة شخصية باستخدام منصات افتراضية للتواصل بين أعضاء ومسؤولي الحزب داخل اليمن وخارجه، وبين مختلف الأحزاب.
- دراسة مدى التغيرات التي طرأت على قيادات الأحزاب وهياكلها وبرامجها، لا سيما بعد الفرصة التي أتاحها هيكل الحُكم الجديد لمجلس القيادة الرئاسي والمناخ المتسم بهدوء نسبي منذ إبرام الهدنة.
- ردم الثغرة الموجودة في البحوث والبيانات المتعلقة بقطاعات مثل الكهرباء والبنية التحتية، التي قد تسمح للأحزاب السياسية بفهم نطاق الاحتياجات المجتمعية المحددة وتلبيتها على هذا الأساس.

لأجل استعادة الحياة السياسية المعروفة فيما مضى بحيويتها في اليمن، ركز قادة الأحزاب السياسية بدرجة كبيرة على أهمية توحيد المواقف لكي يتمكنوا من لعب دور مؤثر في عملية صنع السلام واستعادة الدولة، وحتى تتمكن أحزابهم من الوقوف على قدميها واستئناف أنشطتها المعتادة. تحدث أحد القادة الحزبيين عن الاختلافات الأيديولوجية بين الأحزاب وكيف يستفيد منها المجتمع متى كان الحزب في معسكر المعارضة، وأن ميل الأحزاب إلى فرض أيديولوجياتها على نطاق أوسع بمجرد وصولها إلى مراكز السلطة كان له تداعيات وخيمة[18] وأدى إلى ظهور الجماعات المسلحة في المشهد السياسي. في هيكل حُكم أُعيد تصوّره، أوصى المتحدث بضرورة أن تحلّ الأحزاب السياسية (التي تمتلك أجنحة مسلحة وتختار إبقائها خارج منظومة القيادة العسكرية للدولة) أجنحتها السياسية؛ باعتبارها الطريقة التي يمكن من خلالها ضمان سلمية العمليات السياسية الرامية إلى تجاوز الخلافات.[19] في هذا السياق، ركزت جلسات المنتدى ذات الصلة بملف الأمن بشكل كبير على متى وكيف يتم البدء في إدماج المقاتلين داخل المجتمع (*انظر 6*. ملف الأمن، "إدماج المقاتلين")، فإحراز أي تقدم في إدماجهم، وشروط نزع السلاح، وإعادة ضبط العلاقات الإقليمية، كلها مسائل جوهرية تساهم في إعادة بناء هيكل سياسي في اليمن دون أحزاب لها أذرع مسلحة خارج مؤسسات الدولة. يمكن اتخاذ جهود استباقية لضمان قبول الأحزاب بمثل هذا الهيكل عبر وضع رؤية استراتيجية)من قبل الأحزاب(لكيفية عمل الحركات السياسية وطبيعة علاقاتها الإقليمية.[20]

مناقشة مسألة الإدماج الهادف للمرأة في المعترك السياسي

لا يخفى تهميش دور المرأة في المضمار السياسي، حيث لم تُعيّن أي امرأة في في مجلس القيادة الرئاسي أو في الحكومة المشكلة في ديسمبر/ كانون الأول 2020، ولم تحظَ بكرسي في التعديلات الوزارية التي أُجريت شهر يوليو/ تموز 2022. تضم هيئة التشاور والمصالحة في عضويتها خمس نساء من أصل 50 عضوًا، وعلى هذا الأساس، تم التطرق في العديد من جلسات منتدى اليمن الدولي (ذات الصلة بالملفات الستة) إلى الحاجة لإدماج النساء والشباب على حد سواء. في الجلسة التي عُقدت تحت عنوان "المرأة على طاولة المفاوضات وفي هيئات صنع القرار"، كان هناك إجماع بأن مشاركة المرأة في المسار الأول لصنع السلام وفي الهيئات السياسية اليمنية تُعد رمزية في المقام الأول؛[21] وعمّت وجهة النظر القائلة إن مشاركة المرأة اختُزلت في لجان أو مناقشات تركز على "قضايا المرأة" عوضًا عن "القضايا الشائكة" مثل الاقتصاد والأمن.[22]

اعتُبر إشراك المرأة في هيئة التشاور والمصالحة خطوة إيجابية، حيث أكدت إحدى المشاركات في حلقة النقاش أهمية أن تصطف النساء في جبهة موحدة تجاه القضايا التي يخترن النهوض بها لمنع الرجال في مراكز السلطة

[18] مسؤول حزبي كبير، «المشهد السياسي المتغير: الحركات السياسية الرسمية وغير الرسمية»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[19] مسؤول حزبي كبير، «المشهد السياسي المتغير: الحركات السياسية الرسمية وغير الرسمية»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[20] ناقش المشاركون في المائدة المستديرة التي عُقدت في 19 يونيو/حزيران 2022 تحت عنوان «المشهد السياسي المتغير: الحركات السياسية الرسمية وغير الرسمية»، الحاجة إلى إعادة تقييم العلاقات الإقليمية، حيث قال أحد المشاركين إنه يتعين على مجلس القيادة الرئاسي إعادة تعريف علاقاته مع الحلفاء الخليجيين وأن تتجنب كافة الأحزاب والحركات السياسية إقامة علاقات دولية منفصلة.

[21] لاحظ المشاركون في المائدة المستديرة التي عُقدت في 17 يونيو/ حزيران 2022 حول «النساء على طاولة المفاوضات وفي هيئات صنع القرار»، عدم مشاركة أو حضور أي رجل من الشخصيات السياسية اليمنية في تلك الجلسة.

[22] مائدة مستديرة حول «النساء على طاولة المفاوضات وفي هيئات صنع القرار»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

من استغلال تباين مواقف النساء كذريعة لحرمانهن من المشاركة في الحياة السياسية.[23] ذكرت مشاركة أخرى (وهي ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق النساء والفتيات وسط اليمن) أن النساء أثبتن جدارتهن داخل المجتمع المدني والحركات السياسية وفض النزاعات على الأرض، لكن نادرًا ما تبوأن مناصب سياسية على المستوى المحلي ومستوى المحافظات، وعزت ذلك إلى السياسات التي تنتهجها السلطات المحلية لتقويض دورهن.[24] على نفس المنوال، تحدثت المشاركات في المنتدى عن العراقيل التي يواجهنها في مجالات أخرى، القائمة على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، تحدثت امرأة عاملة وعضوة في نقابة عمالية عن غياب الدعم اللازم لتدريب الشابات بما يؤهلهن لتولي مناصب قيادية مستقبلًا داخل النقابات.[25]

ناقش المشاركون في المائدة المستديرة دور التعليم ووسائل الإعلام في التأثير على اليمنيين من خلال تسليط الضوء على الأدوار التي يضطلع بها كلا الجنسين، وطرحوا أفكارًا لدعم الإدماج الهادف للمرأة وتعزيزه من خلال التوعية العامة، من بينها:[26]

- مساعدة المرأة على تبوؤ مناصب في دوائر صنع القرار.
- دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى إشراك المزيد من النساء في كيانات الدولة.
- تبني سياسات "عدم التسامح" يتصدى لمحاولات السلطات وضع سياسات ضارة قائمة على النوع الاجتماعي.
- الضغط على المجتمع الدولي لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار بكافة المجالات، عوضًا عن معاملتها كعنصر اجتماعي معزول تُختزل مشاركتها على مناقشة "قضايا المرأة".
- حماية الناشطات في مجال بناء السلام على الصعيدين المحلي والوطني، والعمل على تحسين إمكاناتهن وقدرات منظمات حقوق الإنسان العاملة على مستوى القاعدة الشعبية.
- الدفاع عن حقوق المرأة، بما في ذلك المكاسب التي تحققت خلال زمن الحرب، مثل قبول عمل النساء خارج المنزل، بمساعدة منظمات المجتمع المدني على مستوى المجتمع المحلي.

[23] ناشطة سياسية، مائدة مستديرة حول «النساء على طاولة المفاوضات وفي هيئات صنع القرار»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[24] ناشطة في المجتمع المدني، مائدة مستديرة حول «النساء على طاولة المفاوضات وفي هيئات صنع القرار»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[25] عضو نقابي، حلقة نقاش حول «الاتحادات والنقابات العمالية»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[26] مائدة مستديرة حول «النساء على طاولة المفاوضات وفي هيئات صنع القرار»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

تهميش وإقصاء الأقليات من العمليات السياسية

تناول المنتدى ظاهرة التهميش التي يعاني منها أبناء مجتمعات الأقلية، بما في ذلك المهمشون، والمولدون (أي اليمنيون ذوو الأصول المختلطة) وأتباع الطائفة البهائية. رغم أن القوانين اليمنية القائمة تنص على مبدأ المساواة، أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن الأقليات العرقية والدينية تتعرض على أرض الواقع للتمييز في الحياة اليومية وتُستبعد من العمليات السياسية. تغيب أصوات مجتمعات الأقليات في المحافل الدولية التي تميل إلى التركيز على من يحملون الأسلحة، وقلما يتم الإصغاء إليها من قِبل مسؤولي الدولة كأعضاء البرلمان.[27] تطرق المشاركون في المنتدى إلى ضرورة تعزيز أصوات الأقليات للحدّ من إقصائهم، وهو ما سيتطلب تجاوز الشعور بالعار أو الخوف من التهميش عبر تعريف المرء نفسه كفرد ينتمي إلى مجتمعات الأقلية. فيما يلي بعض الأفكار التي طُرحت خلال المناقشات لتحسين وضع هذه الفئات:[28]

- إنشاء لجان استشارية تركز على التنوّع، وتُنسق مع وكالات الأمم المتحدة بشأن قضايا مثل تحسين المناهج التعليمية لضمان فهم أفضل لمجتمعات الأقليات في اليمن.
- تنقيح القوانين والتعامل مع التطبيق غير الوافي للتشريعات المُجرمة للعنصرية والتمييز، وضمان الحماية الدستورية لتلك الفئات في مرحلة بناء الدولة.
- إنشاء سلطة قضائية محايدة في هيكل الدولة وتيسير اللجوء إلى المحاكم والقوانين الدولية عند فشل الجهات المحلية في إنهاء الممارسات التمييزية.

[27] أحد المشاركين في حلقة نقاش حول «دور الأقليات في العملية السياسية باليمن»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[28] عدد من المشاركين في حلقة نقاش حول «دور الأقليات في العملية السياسية باليمن»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

المجتمع المدني وجهود المسار الثاني

مع تعثر جهود السلام الرسمية، تحول الاهتمام إلى مبادرات المسار الثاني غير الرسمية مثل المنتديات الدولية والحوارات غير الرسمية ومبادرات المجتمع المدني الساعية إلى تحقيق السلام، باعتبارها وسيلة لمنع توسع الصدع القائم أكثر مما هو عليه لحين استئناف جهود السلام الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة. أكد المشاركون في منتدى اليمن الدولي وجود حاجة إلى تحسين عملية اختيار الجهات الفاعلة المنخرطة في المسار الثاني وضمان تنوعها، وأهمية التحلي بالمرونة في تقييم الثغرات القائمة وردمها عبر استنباط أطر جديدة عند الاقتضاء. نادرًا ما تتمتع الجهات المنخرطة في جهود المسار الثاني بالاستقلالية والقدرة على قيادة المبادرات في اليمن (حسبما أشار أحد المشاركين) حيث تفتقر مشاركتهم للفعالية، ولا تتجاوز طرح أفكار أو صياغة وثائق، أو المشاركة في الفِرَق الاستشارية. هذا بحد ذاته يقوّض تأثير هذه الجهات، فضلًا عن تحكّم الأمم المتحدة بشكل غير مباشر بعملية اختيار المشاركين في المسار الثاني وغياب التنسيق بين هذه الجهات خارج مظلة الأمم المتحدة أو في المحافل الدولية. رغم ذلك، رأى المشاركون في منتدى اليمن الدولي فرصة لتدعيم جهود المسار الثاني عبر إنشاء منابر تتيح التنسيق بين المنظمات المشاركة.

دعم تحوّل أنشطة منظمات المجتمع المدني إلى التنمية والمصالحة في مرحلة ما بعد الحرب

تداعيات الحرب على قطاع المجتمع المدني في اليمن كانت وخيمة، حيث تحدث ممثلو منظمات المجتمع المدني المشاركون في منتدى اليمن الدولي صراحة عن التحديات التي يواجهونها في العمل الميداني والحصول على المعونة لا سيما عند محاولتهم تنفيذ برامجهم الخاصة القائمة على الاحتياجات عوضًا عن المشاريع التي تحددها الجهات المانحة. بحثوا قدراتهم المحدودة حاليًا، وعما هو مطلوب لمساعدتهم على تحويل أنشطتهم من الاستجابة للأزمات الإنسانية إلى المشاركة الفعالة في إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة بين شرائح المجتمع اليمني. تباينت الأفكار حول الطريقة المثلى لتعزيز عمل المنظمات، لكن هذا لم يمنع المشاركين في المنتدى من تحديد بعض الحلول المحتملة التي يتعيّن على المنظمات تطبيقها:[29]

- المشاركة في رصد الهدنة والأنشطة والآليات الرامية إلى تعزيز التماسك والتسامح داخل المجتمع.
- تمكين المرأة من المشاركة في جهود الإنعاش الاقتصادي وصنع القرارات السياسية، وضمان إشراك الأقليات والنساء والشباب في حوارات المجتمع المدني التي تُعقد بصورة منتظمة.
- العمل على تحقيق الاستقلالية المالية حتى تتمكن المنظمات من العمل بدرجة أكبر من الحرية وبما يُلبي الاحتياجات. مثلًا، يمكن للمنظمات استكشاف خيارات أخرى تدعم خطط تمويلها، مثل إبرام الشراكات المحلية أو حشد التمويل المحلي من القطاع الخاص.
- الاستفادة من خبراتها المتراكمة في مجال الإغاثة الإنسانية، وتطبيق هذه الخبرة في كل نواحي المجتمع.

كما حث المشاركون السلطات اليمنية والمجتمع الدولي على:

- إشراك المجتمعات المحلية عند إجراء تقييم للاحتياجات وفي مرحلة تخطيط البرامج.
- إطلاق برنامج وطني لمكافحة الفساد.
- السماح بمشاركة حقيقية، لا رمزية، في المناقشات السياسية التي تُعقد في المحافل الدولية.

[29] ورشة عمل حول «المجتمع المدني: التحول من الإغاثة الإنسانية إلى جهود الإنعاش المبكر»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

الاتحادات والنقابات العمالية

واجهت الاتحادات والنقابات العمالية تهديدات أمنية طالت أعضاءها ومبانيها -على غرار الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني -ومجرد استمرارها ككيانات أكبر دليل على صمودها. أدى الاستقطاب السياسي وتدخل السلطات المحلية في الأنشطة النقابية إلى حلّ النقابات العمالية أو تقويض عملها، وإنشاء كيانات موازية، وتعليق انتخاب القيادات النقابية.[30] خصّت الجلسة المنعقدة حول هذا الموضوع بالذكر "نقابة الصحفيين اليمنيين"، التي يعمل أعضاؤها في الخطوط الأمامية لرصد وتوثيق انتهاكات الحرب، باعتبارها واحدة من النقابات القليلة التي ما تزال صامدة. ورغم تكيّفها إلى حد ما وقدرتها على عقد اجتماعات لأعضائها وأداء مهامها، تعاني نقابة الصحفيين في جذب أعضاء جدد، وإجراء انتخابات للقيادات النقابية، والحصول على تمويل، فضلًا عن معاناتها مع الوضع الأمني. بإمكان النقابات والاتحادات النهوض مجددًا لكنها تحتاج إلى مساحة سياسية للقيام بذلك، وهو ما رآه ناشط نقابي صعب التحقق طالما توجد جماعات مسلحة مسيطرة على الأرض.[31] من ثم، يمكن إجراء مزيد من المشاورات مع الاتحادات والنقابات لاستيضاح المسارات الممكنة للمضي قُدمًا، لاسيما فيما يتعلق بفرص زيادة العضوية في النقابات واستئناف أنشطة انتخاب قياداتها. كما أن العمل على وضع استراتيجيات مستقبلية تضمن الاستمرارية وتدفق التمويل، وخلق شبكات نقابية تعزز العمل النقابي بشكل جماعي، من شأنه أن يُسهم في استعادة النقابات دورها الريادي في الحياة السياسية المعروفة فيما مضى بحيويتها في اليمن.

القبائل

تداخل الأدوار السياسية والأمنية والإنسانية

خُصصت حلقة نقاش في إطار منتدى اليمن الدولي لاستكشاف دور القبائل اليمنية في عملية السلام وفض النزاعات، حيث أقر العديد من زعماء القبائل المشاركين بتراجع نفوذ القبائل ودورها السياسي، في أعقاب ترك حلول التسوية السلمية بين يد الأحزاب والجماعات السياسية. اختلفت الآراء حول ما إذا كان ذلك يطرح إشكالًا، حيث قال زعيم قبلي إن أهم الأدوار التي تضطلع بها القبائل تلك المرتبطة بالقضايا الإنسانية وقضايا الأمن البشري، وتحدّث عن إحياء القواعد العرفية التي تحفظ الكرامة كتلك التي تحظر العنف في الأماكن العامة، مؤكدًا قدرة القبائل على المساعدة في إيواء النازحين.[32] استغرب زعيم قبلي آخر هذا التهميش السياسي بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه القبائل داخل المجتمع اليمني، قائلًا إن القبائل عملت (ويمكن أن تستمر في العمل) على إطلاق سراح السجناء وفتح الطرق وضمان إبرام الهُدنات. وأضاف أن الساسة يعملون وفقًا لانتماءاتهم الحزبية بينما تعمل القبيلة لصالح أبناء منطقتها.[33]

ضمان استمرار الهُدنات ومكافحة الإرهاب هي بعض الأدوار الأخرى التي رأى المشاركون في الجلسة إمكانية اضطلاع القبائل بها. تحدثت سيدة قبلية عن العُرف السائد الذي يقضي بالامتناع عن العنف في وجود امرأة، مشيرة إلى أن النساء القبليات غالبًا ما ينجحن في فض النزاعات.[34] كما أشار أحد الشيوخ إلى دور أبناء القبائل داخل المؤسسات اليمنية، مؤكدًا قدرة القبائل على التدخل على المستويين الوطني والمحلي عند غياب سيادة القانون، رغم تقليص الأدوار القبلية داخل مؤسسات الدولة. نوّه العديد من المشاركين كذلك إلى قدرة القبائل على ممارسة قدر من التأثير على الأطراف المتصارعة والجماعات المسلحة بما يعزز الأمن والاستقرار، ويحد من الاقتتال في مناطقها؛ رغم براعة القوى السياسية في استغلال القبائل.[35]

---

[30] قال أحد المشاركين إن 104 نقابة أُغلقت خلال الحرب.

[31] حلقة نقاش حول «الاتحادات والنقابات العمالية»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[32] شخصية قبلية بارزة، حلقة نقاش «دور القبائل في صنع السلام وفض النزاعات»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[33] زعيم قبلي، حلقة نقاش «دور القبائل في صنع السلام وفض النزاعات»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[34] إحدى المشاركات، حلقة نقاش «دور القبائل في صنع السلام وفض النزاعات»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[35] حلقة نقاش «دور القبائل في صنع السلام وفض النزاعات»، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

يشير تباين وجهات نظر زعماء القبائل حول الأدوار التي يمكن أن يلعبوها إلى إمكانية وجود تأقلم بين الأنظمة القبلية والحزبية بطرق مختلفة، حسب الاحتياجات والظروف المحلية والإقليمية. من ثم، قد تتطلب المسارات المستقبلية تفريد الحلول على المستويين المحلي أو الإقليمي، و تحديد الأدوار التي يتعيّن الاضطلاع بها في المجالات السياسية والأمنية و/أو الإنسانية.

03.
الملف الجنوبي

شهدت الجلسات المكرسة للملف الجنوبي، في إطار منتدى اليمن الدولي، مشاركة مجموعة كبيرة من ممثلي الأحزاب السياسية الرسمية والحركات السياسية من مختلف مناطق المحافظات الجنوبية، بمن فيهم عدد ممن يعتبرون أنفسهم مهمشين بسبب ميزان القوى السياسية القائم على الأرض. نادرًا ما يُتاح منبر لبحث القضية الجنوبية كالذي أتاحه المنتدى، حيث ساهمت المناقشات المثمرة التي تناولت مسائل متنوعة في خلق مناخ إيجابي مع نهاية اليوم الثالث رغم غياب بعض الجهات الفاعلة الجنوبية الرئيسية. شملت أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في جلسات هذا الملف ما يلي:

- تغيرت قواعد اللعبة بإنشاء مجلس القيادة الرئاسي، مع صعود الجهات الفاعلة الجنوبية إلى أعلى هرم السلطة ودائرة صنع القرار، رغم تركيبة المجلس العسكرية وافتقاره الشمولية في تمثيل كافة الأطراف الجنوبية.
- أهمية أن يتفادى مجلس القيادة الرئاسي فخ تهميش أي مكونات جنوبية، وأن يحترم الهويات المحلية ويتوخى الشفافية في تعييناته، وأن يضع حدًا لنفوذ الجماعات المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وأن يعمل بسرعة على توفير الخدمات العامة.
- وجوب تركيز الاهتمام على التحكم بالموارد المحلية لخدمة أبناء المنطقة نفسها، وتحقيق اللامركزية، وربما الاستفادة من المكاسب التي تحققت في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014).
- ضرورة إيلاء أولوية لعقد حوار شامل يجمع كافة الأطراف الجنوبية.

مجلس القيادة الرئاسي: فرصة للأطراف الجنوبية

أبدى المشاركون في الجلسات المخصصة للملف الجنوبي (في إطار منتدى اليوم الدولي) قلقًا إزاء أهداف تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/ نيسان الذي توافق مع مصالح خارجية. وصفته إحدى المشاركات في الجلسة العامة أنه مجلس حرب لا سلطة مدنية،[36] بينما صُوّر في جلسة أخرى ككيان يعزز فعليًا الواقع السياسي والأمني الحالي ومصالح السعودية والإمارات.[37] لكن ذلك لم يمنع إظهار تأييد سياسي كبير للتعامل مع مجلس القيادة الرئاسي بشكل إيجابي والتأثير عليه بما يصب في مصلحة البلد ككل، خلال الجلسات المخصصة للملف الجنوبي -على غرار ما لُمس خلال الجلسات المخصصة للأحزاب السياسية (*انظر ملف 2. الحياة السياسية*: "إحياء النشاط الحزبي والإصلاحات المترتبة على ذلك"). طرح المشاركون بعض المقترحات للمُضي قُدمًا شملت ما يلي:[38]

الانخراط الفعّال في اللجان التابعة لمجلس القيادة الرئاسي.

إتاحة مزيد من الفرص، بما في ذلك إجراء حوار رسمي مدعوم دوليًا داخل الجنوب (وربما بوساطة جهة خارجية معينة) يُمكن أصحاب المصلحة الجنوبيين من التركيز على توحيد المواقف بشأن الأهداف الطويلة الأجل.

التحوّل من هيكل حُكم غير رسمي (القائم على هيمنة الجماعات المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها) إلى هيكل حُكم مُمأسس (تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي)، وهذا يتطلب تواصلًا متبادلًا بين القادة السياسيين والحركات الاجتماعية لضمان تمثيل المجتمعات المحلية، لكن المشاركين في المنتدى أكدوا أن نجاعة هذه الخطوة تعتمد على تخلي القوات عن أسلحتها.

[36] جلسة عامة تحت عنوان "إشراك الجنوب في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[37] جلسة "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022. على الرغم من أن أربعة من أصل ثمانية أعضاء في مجلس القيادة الرئاسي هم شخصيات جنوبية موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي وحزب الإصلاح والقوات المدعومة من الإمارات، هناك غياب لتمثيل أطراف جنوبية في بعض اللجان التابعة للمجلس الرئاسي. في يوليو/تموز، أعلن رشاد العليمي -رئيس مجلس القيادة الرئاسي -تعديلات وزارية شملت أربع وزارات عُيّن عليها شخصيات جنوبية تحظى بقبول لدى المجلس الانتقالي الجنوبي، رغم أن أولئك الأربعة لا ينتمون لجماعات غير ممثلة أو لتلك التي تفتقر للتمثيل. انظر كيسي كومبس "مجلس القيادة الرئاسي يعلن تعديلات وزارية"، تقرير اليمن لشهر يوليو/ تموز 2022، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، 12 أغسطس/ آب 2022، https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/july-2022/18543

[38] جلسة "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022، و جلسة "حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب"، منتدى اليمن الدولي، 17 يونيو/ حزيران 2022.

أصبح للجهات الفاعلة الجنوبية مصلحة في إنجاح مجلس القيادة الرئاسي أو اللجان الاستشارية التابعة له، بعد منحهم صفة شركاء رسميين فيه. لكن على مجلس القيادة النأي بنفسه واليمن عن القرارات المتخذة من قِبل قادة الجماعات المسلحة أو التعيينات التي تجري عبر ترتيبات خلف الكواليس، إذا ما أراد إنجاح العلاقات مع الجنوب. إدارة البلاد على نحو رشيد يتطلب الشفافية وأخذ آراء الشعب بعين الاعتبار لضمان المساءلة.[39] فضلًا عن ذلك، يُعد تحسين القطاع الخدمي عنصرًا أساسيًا آخر لنجاح مجلس القيادة الرئاسي، على حد تعبير أحد المشاركين، ضحى اليمنيون برئيسهم وقبلوا بالتدخل الخارجي، متوقعين في المقابل رؤية تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية.[40]

القضايا الاجتماعية والاقتصادية

في يونيو/حزيران الماضي، اندلعت احتجاجات شعبية في عموم جنوب اليمن منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية على ضوء ارتفاع أسعار الوقود، ونقص خدمات الكهرباء والمياه، وعدم سداد الرواتب.[41] تطرق أحد المشاركين في المنتدى إلى حالة عدم الاستقرار المنبثقة من رَحِم الأزمة الاقتصادية والتي هيأت الظروف لظاهرة التطرف في منطقته، حيث بدأ رجال يعانون من العثور على وظائف في الانضمام لصفوف الجماعات المسلحة المتطرفة.[42]

ناقش المشاركون في المنتدى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للقضية الجنوبية، واتفقوا على أن الوقت لم يعد وقت تراخي القوى السياسية في إيلاء الأولوية لتحسين المستوى المعيشي، لا سيما تلك القوى المطالبة باستقلال الجنوب، إلا أن تحسين الظروف المعيشية والخدمات يتطلب توحيد القوى الأمنية ووضع حد لنفوذ الجماعات المسلحة.[43] أشار بعض المتحدثين إلى أن تحسين أداء القطاع الخدمي سيتطلب بناء مؤسسات حكومية تعمل تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي، وهو ما يُملي وجود أدوات إدارية محترفة إلى جانب التعامل مع ظاهرة الفساد.[44] ذكر مشارك آخر في المنتدى أن إعادة إعمار مدينة عدن واستعادة الخدمات فيها (معًا، أي دون تحقيق جانب بمعزل عن الآخر) سيكونان بمثابة إشارة مهمة إلى مدى جدية التعامل مع الشواغل الجنوبية، مستذكرًا تعهدات سابقة أعلن عنها بترميم الأضرار التي لحقت بعدن في مرحلة مبكرة من الحرب.[45]

دعوة إلى تطبيق اللامركزية وحصر الموارد الطبيعية وطرق استخدامها

اكتست مسألة إعادة بناء البنية التحتية، لا سيما الخاصة بقطاعي النفط والغاز والكهرباء، وتنشيط عمل الموانئ والمطارات في المحافظات الجنوبية أهمية حاسمة بالنسبة للقادة الجنوبيين المشاركين في منتدى اليمن الدولي.[46] من خلال تطبيق اللامركزية في تحصيل الإيرادات، ستُساهم تلك المنشآت في ضخ الأموال التي تشتد الحاجة إليها للمحافظات.[47]

[39] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم ، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[40] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[41] كيسي كومبس، «رئيس مجلس القيادة الرئاسي يواجه احتجاجات عدن بعد جولته الإقليمية"، تقرير اليمن لشهر يونيو/ حزيران 2022، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 11 يوليو/ تموز 2022، https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/june-2022/18198

[42] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[43] جلسة "حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022

[44] جلسة "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022

[45] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022

[46] جلسة "حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022

[47] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022

اتفق المشاركون عمومًا على أن نهج الحُكم التوافقي القائم حاليًا يُعد الأفضل، لكنهم شددوا على أهمية تمثيل جميع الحركات السياسية لاستخدام الموارد على نحو سليم ومكافحة الفساد.[48] أكد العديد من المشاركين الجنوبيين أنهم يسعون للنهوض بالموارد الاقتصادية الخاصة باليمن، عوضًا عن الاعتماد على المساعدات الخارجية، إلا أنهم أشاروا إلى صعوبة بدء نقاش حول توزيع الثروات في ظل الافتقار للمعلومات الأساسية حول الموارد الموجودة وعن هوية الجهة التي تديرها.[49] يُمكن على المدى القريب جمع البيانات المتعلقة بالموارد بشكل مستقل وتشاركها بصورة شفافة، وهي خطوة ستخدم هدفًا جنوبيًا أعمّ يتمثل في تجاوز اللامركزية المُرتجلة التي فرضتها الحرب -على الصعيد السياسي وعلى صعيد الإيرادات المحصلة -صوب نهج أفضل تنظيمًا.

الحوار الجنوبي: عامل أساسي في التأثير على أي اتفاق سلام

الصدع بين الأطراف الجنوبية مسألة ليست بجديدة، وكذلك الحال بالنسبة للدعوات إلى إجراء حوار جنوبي يجمع بين الفصائل المختلفة، إلا أن الانقسام السياسي والاجتماعي في الجنوب تعمّق منذ عام 2017 مع تصاعد العنف وتعدد وجهات النظر السياسية، وتراجع قدرة أي لاعب سياسي على الادعاء بأنه يمثل كامل الجنوب. تواجه الفصائل السياسية تحديًا يتمثل في توحيد المواقف لمناصرة قضية أبناء الجنوب بشكل أكثر نجاعة في أي محادثات سلام رسمية. توَجّه مسؤول جنوبي بحديثه إلى المشاركين في المنتدى قائلًا إن الجنوبيين قادرون على التعامل مع القضايا المستقطبة كالوحدة مقابل الانفصال والمسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية الأخرى، مشيرًا إلى أهمية الحوار بين الأطراف الجنوبية.[50] في جميع الأحوال، فضلت معظم المجموعات الجنوبية المشاركة في المنتدى عقد مثل هذا الحوار تحت وساطة دولية محايدة.

اتفق العديد من المشاركين في حلقات النقاش المخصصة للملف الجنوبي على عدم أحقية أي طرف بالادعاء أنه يمثل كامل الجنوب، معربين عن مخاوفهم من أن ذلك سيقوّض إنشاء جبهة جنوبية موحدة في محادثات السلام المستقبلية. لكن كان هناك إجماع على أن فرصة التعامل مع الخلافات بين الفصائل السياسية الجنوبية ما تزال متاحة إلى حد كبير.

[48] جلسة "حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022

[49] أثار العديد من المشاركين هذه النقطة في اليوم الأول والثاني من المنتدى، أي 17-18 يونيو/حزيران، خلال جلستي "آليات إشراك الأطراف الجنوبية في عملية السلام"، و"حوكمة وإدارة العلاقات داخل الجنوب".

[50] فؤاد راشد، جلسة عامة مفتوحة حول "إشراك الجنوب في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022

إشراك الجنوب في بلورة تسوية نهائية

بحث المشاركون في المنتدى أفضل السبل لإشراك اللاعبين الجنوبيين في عملية السلام، مسلطين الضوء على الأطر اللازمة لإيجاد حل سياسي بناء على ما تم تصوره في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014) ومشاورات الرياض الأخيرة، ونوع التمثيل الذي يتوقعه الجنوبيون في محادثات السلام المستقبلية. رغم تباين الآراء حول هذه المسائل، أجمع المشاركون على أن القضية الجنوبية محورية لتحقيق سلام مستدام في عموم اليمن كونها تتناول مباشرة شكل الدولة وطبيعتها، وتركز على ممارسة الضغط من أجل إنهاء الحرب باعتبار ذلك أولوية. وللمُضي قُدمًا، اقترح بعض المشاركين إعادة النظر في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالقضية الجنوبية لتحديد المسائل التي ما تزال تكتسي أهمية والجوانب التي يمكن البناء عليها.

يُنظر إلى مجلس القيادة الرئاسي بشكل أساسي ككيان غير مُوجه نحو حلّ المشاكل المدنية، ومع فشله في معالجة الشواغل الاجتماعية والاقتصادية الهامة وافتقاره إلى التنوع في تمثيل الأصوات الجنوبية بالقدر الكافي، أبدى المشاركون في المنتدى قلقهم من أنه حتى لو تم التوصل لحل نهائي للحرب تحت مظلة المجلس، سيبقى العديد من الجنوبيين في حالة عدم ارتياح،[51] وهنا ينبثق خطر تنامي العنف المسلح.[52]

[51] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "إشراك الجنوب في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022

[52] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "إشراك الجنوب في عملية السلام"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022

04.
الملف الاقتصادي

ركزت الجلسات المتعلقة بديناميكيات الاقتصاد، في إطار منتدى اليمن الدولي، على الواقع الاقتصادي المرير الذي يعيشه اليمن حتى قبل انطلاق شرارة الحرب الجارية. عانى اليمن من التخلف الشديد والفقر المستشري نتيجة سيطرة النخبة على الغالبية العظمى من ثروات البلاد، بينما كانت أجهزة الدولة العقيمة شبه غائبة في كثير من المناطق، وفترات الاستقرار السياسي والاجتماعي التي عاشها اليمن كانت عابرة مع استشراء الفساد. على هذا الأساس، وضع المشاركون في تلك الجلسات كل هذه الحقائق بعين الاعتبار وناقشوا التداعيات التي خلفتها الحرب، وكان هناك إجماع على أن هذه التداعيات فاقمت التحديات التي كانت قائمة أساسًا، بل وأدت إلى نشوء سلسلة جديدة من التحديات الكبيرة أفضت إلى تقويض الأسس التجارية والاقتصادية في البلاد وتدهور مطرد في الوضع الإنساني. كما نوقشت الأزمة الإنسانية في اليمن باعتبارها في الأساس أزمة اقتصادية -لكن تحت مسمى آخر -تتطلب حلولًا اقتصادية وتنموية عوضًا عن تقديم المزيد من المساعدات الدولية الطارئة.

تناولت الجلسات البُعد الاقتصادي باعتباره محركًا رئيسيًا للنزاع المسلح، وكيف طوّعت الأطراف المتحاربة الاقتصاد كسلاح، إلى جانب التركيز على ديناميكيات اقتصاد الحرب (على الصعيد الكلي) وعلى مجالات محددة. رأى المشاركون أهمية إحراز تقدم في هذا الملف نظرًا لانعكاساته المباشرة على قدرة الشعب اليمني في تأمين احتياجاته اليومية، كان هناك إجماع بين الحضور على وجود قدرة للتعامل مع العديد من الاختلالات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها البلاد في وقت قصير -من وجهة نظر تكنوقراطية -لكن ما يحول دون ذلك هو تحويل الأطراف المتحاربة اقتصاد البلد إلى ساحة معركة مما يقوّض إجمالًا فرص إحراز أي تقدم على هذا الصعيد واستدامة أي حلول في ظل عدم استعداد القيادة السياسية للأطراف المتحاربة قبول أي مبادرة تعالج التحديات الاقتصادية.

أقرّ المشاركون، في الجلسات التي ناقشت انقسام البنك المركزي لليمن، هذه الديناميكيات بين طرفي الصراع، ومن المتعارف عليه أن هذه المسألة تمثل التحدي الاقتصادي والمؤسسي الأكبر في اليمن نظرًا للتداعيات المتعاقبة التي نجمت عن ذلك وألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني. ترتبط مهام البنك المركزي اليمني النقدية والمالية والتنظيمية بشكل وثيق مع قضايا السيادة الوطنية، وبالتالي تعج بالتداعيات السياسية على الأطراف المتحاربة، وعلى هذا الأساس، استكشفت النقاشات المركزة على الملف الاقتصادي، في إطار المنتدى، أوجه التداخل بين مختلف القضايا الأمنية والاقتصادية، مثل العوائق التي تحول دون تدفق التجارة إلى اليمن وبين مناطقه، والاعتبارات الأمنية لمختلف الأطراف التي تمنع إزالة هذه العقبات.[53]

كما تضمنت القضايا التي ناقشها المشاركون انقسام العملة الوطنية وعدم استقرار سعر الصرف، ووضع القطاع المصرفي التجاري، والأولويات الاقتصادية الوطنية الأكثر إلحاحًا، وضرورة تحويل تركيز الاستجابة الدولية من الإغاثة إلى التنمية، إلى جانب بحث السياسات الأخرى الضرورية لإرساء الأسس اللازمة للتعافي الاقتصادي. تناولت المحادثات الفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد ودور ذلك في حل النزاع، وهي مسألة تم التغاضي عنها حتى الآن لا سيما على المستوى المحلي إلى جانب بحث المسارات الممكنة لتحقيق ذلك. كما تطرقت وجهات النظر المقدمة من القطاع الخاص إلى التحديات القائمة في بيئة الأعمال التجارية.

فضلًا عن ذلك، تمحورت النقاشات حول الخطوات الصغيرة التي يمكن البدء بها تمهيدًا لتنفيذ إجراءات أكبر متى ما أصبحت البيئة السياسية مواتية لذلك. وقد وُصفت الأجواء التشاركية، التي هيأها منتدى اليمن الدولي بين الأطراف اليمنية المنتمية إلى مختلف الأطياف السياسية، بالخطوة المهمة نحو تحقيق مصالحة وتوافق أكبر بشأن التحديات الاقتصادية التي يواجهها اليمن. كما تطرقت نقاشات المنتدى إلى أوجه التداخل الطبيعية بين القضايا الحرجة التي يشهدها اليمن، على سبيل المثال، نُوقش البُعد الأمني باعتباره شرطًا أساسيًا في تعزيز إمكانيات اقتصادية مستدامة، إلا أن تحقيق الأمن يتطلب بدوره التوصل إلى تسوية سياسية. والتسوية التي لا تقترن بتنمية اقتصادية وتحسّن في مستويات المعيشة لن تدوم طويلًا بالنظر إلى أوجه الترابط بين هذه الأبعاد باعتبار أن كل جانب يعزز الآخر.

[53] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "رؤية القطاع الخاص لمواجهة التحديات الماثلة أمام ممارسة الأنشطة التجارية"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022

البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي

أتاحت جلسات المنتدى التي ناقشت القطاع المصرفي التجاري منبرًا للأطراف المحلية الفاعلة في القطاع أو المرتبطة به لتحديد المسارات الممكنة لمواجهة التحديات القائمة، أبرزها انقسام البنك المركزي. ناقش الحاضرون سُبُل دعم المبادرات الجارية الساعية إلى تخفيف تداعيات هذا الانقسام، وهنا برزت بوضوح أهمية إدارة وتيسير تلك المناقشات من قِبل اليمنيين أنفسهم، حيث أبدت الأطراف المحلية المتعددة درجة عالية من الاستعداد للانخراط، وأبدت مسؤولية جماعية تجاه مخرجات النقاش، خصوصًا في المحادثات التي شارك فيها خبراء ومسؤولون من القطاع المالي والمصرفي من جميع أنحاء اليمن.

تناولت النقاشات نطاقًا واسعًا من المواضيع بهدف بلورة مبادرات تعالج القضايا الحرجة، بقيادة محلية. تضمنت تلك المبادرات تهدئة التصعيد بين فرعي البنك المركزي اليمني في عدن وصنعاء فيما يخص السياسات النقدية الأساسية، كتثبيت سعر الصرف، وإصدار العملة، وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، وتمويل الواردات، وكذلك تنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه، وتبادل البيانات، وضمان الامتثال للوائح ذات الصلة. وتطرقت النقاشات إلى الجهود المبذولة لتعزيز إعادة ربط النظام المصرفي اليمني بالنظام المصرفي العالمي، واستخدام حسابات البنوك المراسلة في الخارج، ودفع رواتب موظفي القطاع العام، وإدارة الدين العام، والتعامل مع الازدواج الضريبي والسياسات الجمركية، إلى جانب آفاق النقود الإلكترونية.

اتفق المشاركون على رؤية تضم ثلاث مبادرات لمعالجة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في اليمن والتداعيات الاقتصادية الناجمة عنها، حيث ركزت المبادرة الأولى على إعداد خارطة طريق وطنية لتحسين مستوى امتثال اليمن للمعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كون ذلك سيساعد البنوك اليمنية على استعادة قدرتها في تسهيل التجارة الخارجية مما سيخفض تكلفة البضائع المستوردة.

أما المبادرة الثانية، فتهدف إلى تعزيز التنسيق الفني بين فرعي البنك المركزي اليمني في عدن وصنعاء فيما يخص جوانب من قبيل:

- إدارة العرض والطلب على احتياطي النقد الأجنبي، خصوصًا عند تمويل الواردات الأساسية.
- إدارة ومراقبة قطاع الصرافة، خاصة مشاركة البيانات المتعلقة بمحلات وشركات الصرافة المرخصة والامتناع عن إصدار أي تراخيص جديدة.
- تقليص التضخم الحالي في القاعدة النقدية ومعالجة القضايا المتعلقة بانقسام العملة الوطنية.

يُتوخى أن تسهم الإجراءات المشار إليها أعلاه في استقرار سعر صرف الريال اليمني، وتحسين طريقة إدارة السيولة، والحد من أنشطة المضاربة بالعملة، وتضييق الفجوة في أسعار صرف طبعتي الريال القديمة والجديدة، والتمهيد لتوحيد العملة اليمنية.

تركز المبادرة الثالثة على معالجة أزمة السيولة في القطاع المصرفي، عبر الإفراج عن أرصدة النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية اليمنية المجمدة في حسابات البنك المركزي اليمني منذ بداية الصراع، على أن تسمح البنوك اليمنية لعملائها -في المقابل -بالحصول على النقد لاستعادة ثقتهم في الخدمات المصرفية وتموّل واردات السلع الأساسية.

وفي حين أكد المشاركون على أهمية تنفيذ المبادرات بقيادة يمنية، اتفقوا على حاجة الرؤية إلى إشراك الأطراف والجهات الفاعلة الرئيسية لحشد التأييد والدعم الفني والمالي من المجتمع الدولي إلى جانب الدعم المباشر من مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن. شدد المشاركون على أن إحراز تقدم ملموس يعتمد على تحقيق التوازن في معالجة مخاوف الأطراف المتحاربة للحصول على دعم سياسي على أعلى المستويات، واتخاذ خطوات فنية عملية.

مع اختتام الجلسات، بدا واضحًا أن المنبر الذي أتاحه المنتدى لمناقشة القضايا المتعلقة بالبنك المركزي والقطاع المصرفي التجاري شكل نقطة انطلاق لاستمرار التواصل بين الحاضرين حول هذه المواضيع، حيث باتت الأطراف المعنية مستعدة لمواصلة البحث عن حلول جماعية للقضايا والمشاكل المشتركة من خلال التواصل مع الجهات الفاعلة اليمنية والدولية.

الأولويات الاقتصادية والتخطيط للتعافي الاقتصادي من خلال المساعدات الإنمائية

تعد أي تسوية سلمية تنهي الحرب أولوية ملحة لإعادة بناء الاقتصاد، إلا أن المشاركين في المنتدى حددوا بعض الجوانب الاقتصادية التي يمكن معالجتها فورًا بغض النظر عن التوصل إلى تسوية سياسية من عدمه. تضمنت تلك الجوانب -التي رأى المشاركون فيها فرصة لتحقيق "مكاسب سريعة" تُحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في اليمن وترسي القواعد من أجل تحقيق سلام مستدام -ما يلي: تثبيت سعر الصرف، ودعم الإنتاج المحلي للغذاء، وتحسين مستوى تقديم الخدمات، والحفاظ على قدرة مؤسسات الدولة ورأس المال البشري على الانخراط في مرحلة ما بعد الصراع.[54]

[54] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "الأولويات الاقتصادية الوطنية الملحة"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022. أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "التعافي الاقتصادي: التحوّل من الاعتماد على الإغاثة الإنسانية إلى التنمية"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

تناولت إحدى القضايا الرئيسية التي نُوقشت الحاجة إلى تحسين عملية تحصيل الإيرادات العامة لثني السلطات المحلية عن وضع يدها على الإيرادات المخصصة للحكومة المركزية.[55] كما تطرق المشاركون إلى تحوّل أولوية الإنفاق الحكومي من الإغاثة إلى المساعدات الإنمائية، حيث رأى بعض المشاركين أنه يتعيّن على الوكالات الدولية المهتمة بتعزيز الاستقرار في اليمن دعم مؤسسات الدولة من خلال التنسيق مع الشركاء المحليين لتنفيذ البرامج على الأرض.[56]

انصب تركيز الجهات المانحة والمنظمات الدولية خلال فترة النزاع على توفير المساعدات الإنسانية والإغاثية، ودعم البرامج التي توفر سبل العيش الأساسية والإعانات النقدية التي تعزز الأمن الغذائي، مثل دعم مصائد الأسماك، وتوفير خدمات المياه، وتحسين الإنتاج الزراعي، ودعم مشاريع الطاقة المتجددة. رغم أهمية هذا الدعم في تلبية الاحتياجات العاجلة المنقذة للحياة، رأى معظم المشاركين في الجلسات المخصصة للملف الاقتصادي أن ذلك يأتي على حساب مشاريع التنمية حيث لم يُخصص سوى القليل من التمويل للمبادرات الإنمائية، في حين أدى تعثر محادثات السلام إلى زيادة الأعباء الاقتصادية وحال دون التوصل لحلول مستدامة تُحسن سبل العيش وتُدر الدخل. من هذا المنطلق، ناقش الحاضرون في منتدى اليمن الدولي التحديات والفرص الحالية المرتبطة بتحويل تركيز أنشطة الإغاثة إلى سياق يجمع بين التنمية والاحتياجات الإنسانية بصورة تكفل الاستجابة للنقص في القوى العاملة الماهرة، وتعزز الابتكار في تقديم المساعدات الإنسانية وممارسة أكبر قدر من المسؤولية تجاه الأفراد المستفيدين منها. سيتطلب هذا الأمر رؤية استراتيجية واضحة ونهجًا منسقًا، وأن تكون الأجندة الإنمائية ملكًا لليمنيين، كما ذُكر أهمية أن تهدف عملية إعادة الإعمار إلى تطوير نُهج جديدة وأن تتصف بالتحرر في وضع الأهداف، وأن تتجنب إعادة البلد إلى السياق الذي كان موجودًا في السابق الذي تسبب في تأرجح اليمن بين أزمة وأخرى لعقود من الزمن.

تمكين القطاع الخاص

رأى المشاركون أن دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، وتوفير فرص العمل لغالبية اليمنيين (بحكم انخراط غالبية العمالة في القطاع الخاص) والأهم من ذلك استمرار تدفق السلع الأساسية والأدوية إلى البلاد قد عوّض الكثير من إخفاقات القطاع العام. لكن ذلك لم يمنعهم من تسليط الضوء على إهمال الأطراف المتنازعة لدور القطاع الخاص.

تشمل التحديات المؤثرة بشكل مباشر على القطاع الخاص: العوائق التي تحول دون انخراط الشركات في التجارة الدولية، إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في ممارسة الأنشطة التجارية داخل اليمن بسبب تعدد نقاط التفتيش وتدهور حالة شبكة الطرق الرابطة بين المدن. كما تضمنت الأعباء الإضافية: نقص الوقود، وانعدام الأمن بشكل عام، وازدواجية الأنظمة الضريبية والرسوم الجمركية المفروضة على التجار من قِبل الأطراف المتحاربة، ما أدى إلى زيادة التكاليف المرتبطة بممارسة الأنشطة التجارية وإطالة مدة نقل البضائع.

تضمنت الاقتراحات المطروحة للمساعدة في التخفيف من حدة الوضع ما يلي:

- تعزيز وسائل بديلة لممارسة الأنشطة التجارية كزيادة القدرة الاستيعابية للموانئ الجوية والبحرية في مدينة الغيضة بالمهرة ومدينة المكلا بحضرموت.
- استئناف التجارة البرية على نطاق واسع مع السعودية وعُمان متى أمكن ذلك.
- فتح الطرق الواقعة على طول الممرات التجارية الرئيسية وإعادة بنائها وصيانتها، وهي خطوة ستتطلب دعمًا كبيرًا من المجتمع الدولي حسب رأي المشاركين.

[55] حلقة النقاش المنعقدة حول "الأولويات الاقتصادية الوطنية الملحة"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[56] حلقة النقاش المنعقدة حول "التعافي الاقتصادي: التحوّل من الاعتماد على الإغاثة الإنسانية إلى التنمية"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

الفرص المهملة

استكشف المشاركون خلال الجلسات المخصصة للملف الاقتصادي الفرص المُغفل عنها لتحقيق التعافي الاقتصادي وحل النزاع. استُعرضت عدد من المجالات المحتملة التي يمكن إحراز التقدم فيها، بما في ذلك:

- الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة البديلة، وزيادة استخدام موارد الغاز الطبيعي في اليمن لتوليد الطاقة. هذا من شأنه أن يساعد على خفض تكلفة إنتاج طاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها ومتاحة على نطاق أوسع، مما يعزز كفاءة القطاعات الاقتصادية.
- تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا للمساعدة في زيادة الإنتاجية، مثل تحسين معدلات محو الأمية بين النساء والفتيات وتعزيز فرص التحاقهن بالتعليم. كما يمكن تعزيز رأس المال البشري في البلاد عبر الاستفادة من المغتربين اليمنيين حول العالم وعكس ظاهرة "هجرة الأدمغة" التي أدت إلى مغادرة اليمنيين من ذوي المهارات للخارج.
- إعادة توجيه سياسات التنمية لتحسين الإنتاجية والكفاءة في قطاعات الإنتاج الغذائي، مثل الزراعة ومصائد الأسماك، بغية تعزيز الأمن الغذائي والحد من حساسية أسعار الغذاء المحلية تجاه تقلبات أسعار الصرف.
- زيادة فرص الحصول على التمويل الأصغر كوسيلة لتطوير هذه المجالات.

حُددت عقبات عدة تحول دون استغلال هذه الفرص، أهمها استمرار الحرب، وانعدام الأمن، وانقسام مؤسسات الدولة، وتقلبات أسعار الصرف. اعتُبر الفساد المستشري في اليمن تهديدًا يقوّض فرص إحراز التقدم في هذه المجالات. كما جرى التطرق إلى مشكلة شح الموارد المائية في اليمن، وأهمية معالجتها لضمان عدم تأثر أي مكاسب تُحقق في القطاع الزراعي تحديدًا.

جلسة خاصة حول الموارد المائية والبيئة

خصص منتدى اليمن الدولي جلسة خاصة تحت عنوان "المياه والبيئة - قضايا محورية في إطار تحقيق السلم والأمن" سلطت الضوء على أزمة المياه الحادة في اليمن، باعتبار شح الموارد المائية أحد الأسباب غير المباشرة والمتكررة للصراع. يميل السكان إلى الاستقرار في المناطق الغنية بالموارد المائية، علمًا أنه يوجد في اليمن أكثر من مائة ألف بئر مياه جوفية إلا أن معظمها ملوث بمياه الصرف الصحي من المستشفيات والمرافق الأخرى إلى جانب تأثرها بعمليات استخراج النفط.[57] بحسب باحث بيئي مشارك في المنتدى، تمتع القطاع المائي بالقدرة على الصمود طوال فترة الحرب كونه يتصف باللامركزية، وذلك رغم تعطل شبكات المياه في بعض المناطق نتيجة عدم توفر الوقود أو الكهرباء. رغم محدودية إنتاج المياه، تمتلك المناطق أنظمة مياه خاصة بها، وهناك مجال للتعاون بين المجتمعات المحلية والدولية حول المسائل المتعلقة باستخدام المياه،[58] ستكون الخطوة الرئيسية في ذلك تقليل نسبة المياه المستخدمة في الزراعة -البالغة حاليًا 90% -لضمان توفُر مزيد من المياه للاستخدامات المنزلية. قال أحد المتحدثين إن السياسات الإنمائية الدولية التي شجعت على استخدام الآبار العميقة في الري وتصدير المحاصيل لم تكن سليمة، ويُفضل توجيه الأموال المخصصة للتنمية إلى زراعة المحاصيل البعلية (أي المعتمدة على مياه الأمطار) والمحاصيل السريعة النمو حيث تُعد الأخيرة الأقل تأثرًا بتغيرات المناخ.[59]

شملت المقترحات الأخرى لمعالجة المشاكل المرتبطة بشُح الموارد المائية ما يلي:

[57] خبير مشارك في حلقة النقاش المنعقدة حول "المياه والبيئة -قضايا محورية في إطار تحقيق السلم والأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[58] باحث بيئي مشارك في حلقة النقاش المنعقدة حول "المياه والبيئة -قضايا محورية في إطار تحقيق السلم والأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[59] أحد المشاركين في حلقة النقاش المنعقدة حول "المياه والبيئة -قضايا محورية في إطار تحقيق السلم والأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

- تطبيق سياسات حماية البيئة القائمة التي تهدف إلى منع نضوب وتلوث الأحواض المائية.
- أهمية أن تولي المنظمات الدولية أولوية لترميم أنظمة المياه الموجودة -عند تعطلها في المناطق الحضرية -بدلًا من توفير المياه باستخدام الشاحنات (الوايتات).
- النظر في تجميع المياه بالطرق القديمة.

05.
ملف العدالة والمصالحة

هدفت الجلسات المخصصة لملف العدالة والمصالحة، في إطار منتدى اليمن الدولي، إلى ضمان الإدماج الحقيقي لهذا المفهوم في عمليات التفاوض الرامية للتوصل إلى تسوية، لتجنب عدم تقويض أي عملية سلام بعد الحرب نتيجة المظالم التي لم تُحل. لم يخفَ جسامة وتعقيد وحساسية قضايا المصالحة والعدالة على اليمنيين، أقله منذ الفترة الانتقالية (2012-2014) التي أعقبت الإطاحة بالرئيس علي عبدالله صالح حين قام اليمنيون بأول محاولة حثيثة لاستنباط آليات تُمكن من تجاوز مظالم الماضي.[60] أجبرت انتفاضة الشباب عام 2011 صالح على التنحي عن السلطة وخلقت زخمًا شعبيًا يكفي لضمان وضع مسألة معالجة مظالم الماضي في صميم أجندة الحكومة الانتقالية اليمنية ودول الخليج الساعية لتحقيق الاستقرار في اليمن. رغم الانتقادات التي طالت تلك الجهود ووصفها بغير الكافية وإجهاضها تمامًا بعد اندلاع حرب جديدة، نجحت في تسليط الضوء على التحديات الواجب التعامل معها في حال إطلاق عملية جديدة لنفس الغرض. اليوم، وبعد ثمان سنوات من القتال، تضاعف عدد الضحايا والجُناة والانتهاكات وهو ما يلقي بظلاله على أي مبادرة لاستئناف هذه العملية ويزيد من تعقيدها.

تُعد آليات العدالة والمصالحة جوهرية لضمان استدامة السلام[61] بعد انتهاء الحرب، ومن هذا المنطلق، أجمع الخبراء اليمنيون والدوليون المشاركون خلال المشاورات التحضيرية لمنتدى اليمن الدولي استحالة التغاضي عن العدالة والمصالحة في أي عملية سلام رسمية، وهو ما اتفق عليه لاحقًا العديد من الحاضرين في المنتدى.[62] بناءً على المشاورات التي عُقدت في المرحلة التحضيرية للمنتدى، صُممت الجلسات بطريقة تركز على استكشاف سُبُل إعادة بناء الزخم الشعبي لإجبار الأطراف السياسية على عدم تجاهل هذه القضية، وتحديد نقاط الانطلاق المحتملة لهذه المسألة وتوقيتها المناسب، والنظر في كيفية تصميم إطار يراعي احتياجات اليمن ويضع في اعتباره العمل المنجز في هذا الملف قبل الحرب، والحقائق الجديدة التي أوجدتها الحرب الراهنة إلى جانب النماذج التي اتبعتها دول أخرى والتي يمكن تطبيقها في السياق اليمني.

بناء الزخم الشعبي لضمان وجود الإرادة السياسية

عكس الحضور الكبير في الجلسات المفتوحة المخصصة لهذا الملف قدرًا عال من الاهتمام بقضايا المصالحة والعدالة، حيث شمل الحاضرون عددًا من الناجين، والمحامين، والمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، وممثلي المجتمع اليمني، وأفراد من الأقليات المستهدفة، إلى جانب دبلوماسيين. ساد شعور عام بأن الافتقار للإرادة السياسية لتضمين مبدأ العدالة الانتقالية والمصالحة في عملية السلام لا يقتصر على أطراف الصراع فحسب، بل أيضًا على المجتمع الدولي والمانحين والدبلوماسيين أيضًا بحُكم تركيزهم على وقف إطلاق النار والسعي لإبرام تسوية سلمية بغض النظر عن مدى استدامتها.[63] في هذا السياق، أشار خبير يمني -ممن شاركوا في تنظيم هذه الجلسات -إلى العدد القليل من الدبلوماسيين الأجانب الذين قرروا حضور الجلسات رغم دعوة العديد منهم لحضور جلسة مغلقة تتيح للناجين سرد تجاربهم والتعبير عن ما يرونه ضروريًا في أي آلية للمصالحة والعدالة.

[60] نظرت الحكومة الانتقالية للرئيس عبدربه منصور هادي في مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عام 2012، إلا أن الانتقادات طالت المشروع لما يعتريه من أوجه قصور جوهرية تتعلق بالمساءلة، وبالتالي فشل في الحصول على مصادقة نهائية. انظر: "قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، النسخة الإنجليزية، مارس/ آذار 2012، منظمة السلام والعدالة، http://www.peaceandjusticeinitiative.org/wp-content/uploads/2012/03/Yemeni-draft-Transitional-Justice-Law.pdf و"ورقة موقف حول مشروع قانون يمني بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، منظمة السلام والعدالة، 20-19 مارس/ آذار 2012، http://www.peaceandjusticeinitiative.org/wp-content/uploads/2012/03/PJI-Position-Paper-on-Yemeni-TJ-law-for-MHR-and-MLA.pdf. العمل الأبرز كان عامي 2013 و2014 لمجموعة العمل المعنية بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية التي خرجت بتوصيات أُدرجت في "وثيقة الحوار الوطني الشامل". يمكن الحصول على النص الكامل لوثيقة المخرجات من قاعدة بيانات اتفاقيات السلام التابعة لجامعة إدنبرة، الصفحات 42-24، "المسودة المقدمة من مجموعة العمل المعنية بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بتأريخ 18 ديسمبر/ كانون الاول 2015"، https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1400.

[61] انظر مثلًا: روجر دوثي، «العدالة الانتقالية والوقاية: موجز الاستنتاجات المستخلصة من خمس دراسات قُطرية"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، يونيو/ حزيران 2021، https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_Overview_TJ_Prevention.pdf

[62] عبر المشاركون عن أهمية الشمولية في عمليات صنع السلام في عدة جلسات من بينها حلقة نقاش عُقدت تحت عنوان "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/حزيران 2022؛ طاولة مستديرة تحت عنوان "مفاهيم المصالحة والعدالة: وجهات نظر محلية"، منتدى اليمن الدولي، 18 يونيو/ حزيران 2022؛ وحلقة نقاش تحت عنوان "الدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى"، منتدى اليمن الدولي، 19 يونيو/ حزيران 2022. رغم هذا، تباينت وجهات نظر المشاركين إلى حد كبير حول ماهية العناصر الواجب تضمينها والتوقيت المناسب لذلك.

[63] ظهر هذا في حلقة نقاش حول "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، 17 يونيو/حزيران 2022، والطاولة المستديرة حول "مفاهيم المصالحة والعدالة: وجهات نظر محلية"، 18 يونيو/ حزيران 2022.

اقترح أحد المشاركين السعي لالتماس الدعم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وإشراك منظمات المجتمع المدني والشباب والنساء في هذه الجهود لتعزيز الإرادة السياسية لدى الوسطاء الدوليين.[64] كما اقتُرح التركيز على استكشاف سُبُل الانخراط الفعال وتنسيق مثل هذه الجهود في إطار متابعة هذا الملف، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات القائمة في إشراك المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المسار الثاني. في سياق متصل، ذكر ممثلو منظمات المجتمع المدني -خلال مناقشات الجلسات المخصصة لملف الحياة السياسية -افتقار الناشطين المجتمعيين إلى الأمن والحماية،[65] حيث استُهدف العديد منهم من قِبل الفصائل المتحاربة. على هذا الأساس، أكد هؤلاء المشاركون على ضرورة التركيز على أنشطة وآليات تعزز التماسك والتسامح داخل المجتمع،[66] حيث إن أي تقدم يُحرز على هذه الأصعدة يمكن أن يعزز الجهود المبذولة لبناء الزخم الشعبي لتضمين مبدأ العدالة والمصالحة في جهود المسارين الأول والثاني.[67]

دعم الفنانين لبناء الزخم وتخليد ذكرى التجارب المُعاشة

دعم وتشجيع الأعمال الإبداعية هي إحدى السُبل المهمة التي يمكن البدء منها لإعادة بناء الزخم الشعبي وتعزيز جهود المصالحة والعدالة، يتضمن ذلك تشجيع صناعة الأفلام، والفنون التشكيلية/المرئية، وفن الشعر، وفن الشارع/ الجرافيتي، ورواية القصص. خلال جلسة عامة شهدت حضور عدد كبير من المشاركين في المنتدى،[68] تحدث شاعر، وممثل، وفنان جرافيتي، وصانعو أفلام عن تأثير الحرب عليهم شخصيًا وعلى فهم، وعن تداعيات الحرب على المواطنين العاديين مؤكدين أهمية تخليد ذكرى تجارب المدنيين كجزء من عملية جماعية لتضميد الجراح على مستوى البلاد. رغم أن طبيعة الجلسة لم تكن مُعدة لرسم مسار معين في هذا الشأن، ذكر المشاركون ما يلي:

- الفن مهم في توثيق الحياة اليومية ورواية القصص الشخصية التي تظهر مدى تأثير الحرب على الناس.
- أهمية استخدام الفن لحشد دعم السكان المحليين لأي هدنات يتم إبرامها.

[64] أحد المشاركين في حلقة نقاش "العدالة والمصالحة: المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[65] مخرجات ورشة العمل المنعقدة بعنوان "المجتمع المدني: التحول من الإغاثة الإنسانية إلى التعافي المبكر"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[66] نفس المرجع السابق.

[67] في ورشة عمل مغلقة بتأريخ 19 يونيو/ حزيران 2022 (اقتصرت فيها المشاركة على المدعوين فقط) تحت عنوان "الحياة السياسية: جهود المسار الثاني"، أشار المشاركون إلى أهمية انخراط منظمات المجتمع المدني في جهود المسار الثاني لضمان تحقيق سلام مستدام، وإلى أن قدرة مبادرات المسار الثاني على التأثير في جهود المسار الأول للسلام يمكن أن تُعزز في حال تمتعت ببعض الاستقلالية في تولي زمام المبادرات وتصميمها بدلًا من حصر دورها في تقديم الأفكار فقط أو المشاركة في الفِرَق الاستشارية أو الفعاليات المشتركة. أشار أحد المشاركين إلى وجود أمثلة قليلة فقط على مبادرات يصممها ويقودها اليمنيون في إطار المسار الثاني.

[68] ضمت الجلسة العامة التي عُقدت في 17 يونيو/ حزيران 2022 بعنوان "ممارسات تخليد ذكرى التجارب من خلال الفنون والأساليب الإبداعية" الشاعرة سبأ حمزة، والممثلة والكاتبة سالي حمادة، وفنان الجرافيتي ذي يزن العلوي، والكاتب والمخرج يوسف الصباحي. يُسرت الجلسة من قبل كيت نيفينز من المركز اليمني للسياسات.

- الفن مهم لتوعية أبناء الوطن.
- الفن قادر على زيادة الوعي بين مختلف شرائح المجتمع، فكما عبّر أحد الفنانين: "تقع على عاتقنا مسؤولية جمع الأشخاص في مساحة واحدة لإظهار إنسانيتهم تجاه بعضهم".

تحديد العناصر التي يتعيّن تضمينها والتوقيت المناسب لذلك

بحث المشاركون في المنتدى نقاط الانطلاق التي يمكن البدء منها، لا سيما الجوانب المتعلقة بتخليد ذكرى التجارب واستنباط آليات محلية في إطار هذا الملف، إدراكًا منهم للحاجة إلى نُهج واقعية تتعامل مع غياب الإرادة السياسية لتحقيق العدالة الانتقالية. ظهرت مخاوف كبيرة بين الحاضرين، لا سيما الناجون والمدافعون عن الضحايا، من أن يتم الاكتفاء بتضمين العدالة الرسمية في عملية السلام وغض الطرف عن العناصر الأساسية لتحقيق المصالحة (*انظر أدناه*: "نهج يركز على الضحايا").

في حلقة نقاش عُقدت في اليوم الأول للمنتدى تحت عنوان "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، أشار المتحدثون إلى قلة الأبحاث الحديثة المركزة على ما يطمح له اليمنيون من تحقيق المصالحة والعدالة فضلًا عن نقص التمويل بشكل عام لدعم النهوض بهذه القضية. في هذا السياق، لفت أحد المتحدثين إلى استمرار المانحين في هذه المرحلة بالتركيز حصًرا على وقف المعارك القتالية وتحقيق تسوية سلمية.[69] في جلسة أخرى بعنوان "المصالحة المحلية وآليات تحقيق العدالة"، بحث المشاركون نماذج للوساطة المحلية يمكن تطبيقها في إطار ملف العدالة والمصالحة، وناقشوا الأدوار المحتملة التي يمكن أن تضطلع بها القبائل بشكل عام.[70] كما تطرق المشاركون إلى آليات الوساطة المحلية الموجودة في سياقات اجتماعية أخرى، مثل تلك الموجودة في مدينة تعز أو في مناطق ريفية بمحافظة إب، ودورها في فض الخلافات المتعلقة بالأراضي أو حل قضايا الثأر. هناك أهمية للتعمق في جهود الوساطة المحلية الموجودة في تعز كونها وُظفت لفض الخلافات في العديد من المواقف المختلفة.[71] اقترح المشاركون في الطاولة المستديرة:

- عدم التركيز فقط على مراكز المدن.
- بناء شبكات تواصل تُسهل تكييف الآليات المحلية للاستخدام على المستوى الوطني.
- خلق قنوات تواصل بين الوسطاء المحليين ومنظمات المجتمع المدني وحشد الدعم لجهود الوساطة المحلية.

حال ضيق الوقت دون إجراء مناقشات مستفيضة أو التعمق أكثر في أوجه قصور جهود الوساطة هذه وصفتها القانونية، بالتالي لم يتمكن المشاركون من الخوض في السلبيات المحتملة لمثل هذه الجهود، مثلًا هل تلغي الوساطة المحلية غير الرسمية دور الدولة أو هل تحبذ تدخل شخص يتمتع بمركز أو مكانة عالية حسب التسلسل الهرمي الاجتماعي.

نهج يركز على الضحايا

في جلسة مصغرة اقتصرت مشاركتها على المدعوين فقط، روى الناجون قصصهم وتجاربهم وعبّروا عما يرونه ضروريًا في أي عملية تسعى لتحقيق العدالة والمصالحة وتسمح بالتوصل إلى تسوية والتعافي على المستوى الفردي والجماعي.

[69] أحد المشاركين في حلقة نقاش "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[70] أشار أحد المشاركين في حلقة نقاش عُقدت في إطار ملف التسوية السياسية تحت عنوان "دور القبائل في صنع السلام وفض النزاعات" (منتدى اليمن الدولي، 17 يونيو/ حزيران 2022) إلى أن القبائل تتمتع بوضع ملائم يسمح لها بتقديم المساعدات الإنسانية في المناطق التي ستكون جزءًا من أي عملية مصالحة. مثلًا، أكد شيخ قبلي قدرة القبائل على مساعدة النازحين في العودة إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن المتحدثين وبعض المشاركين في حلقة النقاش أبدوا قلقهم من أن اضطلاع القبائل بأدوار عادة ما تكون للدولة. في هذا السياق، أقر أحد المشاركين في المنتدى بمساهمة القبائل في الحفاظ على الأمن، لكنه أبدى قلقًا من أن انخراط القبائل في التعامل مع المظالم قد يؤدي إلى نشوء ثارات بدلًا من تحقيق المصالحة والعدالة.

[71] أشار أحد المتحدثين إلى الجهود التي بذلتها المرأة سابقًا في تعز لفض النزاعات القائمة حول الموارد المائية. ساهمت مبادرات الوساطة المحلية الأخرى في تعز خلال السنوات الأخيرة في إبرام صفقات تبادل الأسرى وفتح الطرق، وضمت قيادات مجتمعية تحظى باحترام على المستوى المحلي.

في هذا الإطار، أكد المشاركون أن أي عملية سلام تفشل في التعامل مع مظالم الناس لن تكون سوى عملية ضحلة وغير مستدامة، في حين أصر العديد من الناجين والمدافعين عن الضحايا على أهمية تعزيز جوانب كالمساءلة، والشفافية في الكشف عن الانتهاكات، وضمان حق الانتصاف القانوني دون الوقوع في فخ التركيز فقط على التعويضات على حساب عملية المصالحة، أو تخليد ذكرى التجارب المُعاشة، أو آليات العدالة غير الرسمية.[72]

تضمنت بعض مطالب المشاركين في الجلسة التي رأوها ضرورية في هذا الإطار ما يلي:

- ناشطة قُتل فلذة كبدها: معرفة من قتل فلذة كبدها وسبب إقدام القاتل على ذلك، ومعاقبة ذلك الشخص والمليشيا التي ينتمي إليها والدولة التي تدعم تلك المليشيا بالمال والسلاح. كذلك استنباط آلية دولية للتعامل مع الانتهاكات، وإعادة إرساء هياكل إنفاذ القانون والهياكل القضائية اليمنية.
- ناجي من التعذيب خلال فترة احتجازه: تحديد هوية من أمر باعتقاله، بل ومحاسبة من "غسل أدمغة أولئك الأشخاص ليصبحوا بهذه القسوة"، ومحاسبة من اختار التزام الصمت على هذه الممارسات. في مداخلة له، وجه الناجي السؤال التالي إلى الوسطاء الدوليين والمجتمع الدولي: "هل كل ما تبحثون عنه هو السلام والتسوية؟ ماذا عما حدث لنا؟".
- رجل أُجبر على مغادرة اليمن وصودرت ممتلكاته: تمكين اليمنيين الذين غادروا للخارج من العودة واستعادة ممتلكاتهم المصادرة، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات في المحاكم الدولية واليمنية.
- ناجون ومدافعون عن الضحايا: إعادة إنشاء سلطة قضائية غير مُسيّسة، وصياغة مشروع قانون يُجرم الانتهاكات ويسمح بفرض عقوبات قاسية ليس فقط على مرتكبي الانتهاكات المباشرين، ولكن أيضًا على القضاة الذين يسايرون الإدانات والأحكام الصادرة المُسيسة والمقررة سلفًا.

كما سلطت الجلسة الضوء على أهمية توفير العلاج النفسي، حيث شجّع المتحدثون الضحايا والمدافعين عنهم ممن وثقوا الانتهاكات على التماس العلاج النفسي.[73] ذكر متحدث في حلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة" أن دراسة استقصائية أُجريت عام 2021 عن احتياجات الضحايا[74] أظهرت رغبة من الضحايا في الحصول على دعم نفسي.

فضلًا عن ذلك، عُقدت جلسة منفصلة حول الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب بلدان أخرى، وتحدث فيها أحد المنخرطين في تنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية والمصالحة في كولومبيا الذي أشار إلى أهمية تبني نهج يركز على الضحايا من أجل الخروج بنتائج مثمرة[75] قائلًا: "أبدينا ثقة في قصص الضحايا وصممنا آليات لضمان جعل تجاربهم جزءًا من عملية السلام"، مضيفًا أن عقد "طاولة مستديرة للضحايا" في كل بلدية إلى جانب طاولات مستديرة على المستويين الإقليمي والوطني منح الناجين منبرًا رسميًا لإيصال أصواتهم.[76]

التوثيق لأغراض المساءلة والدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى

تختلف احتياجات توثيق الانتهاكات باختلاف الغرض منها، كتخليد ذكرى تجارب الحرب أو ضمان المساءلة القانونية. لم يبرز أي توافق في الآراء بشأن التوقيت المناسب لتوثيق الانتهاكات لغرض المسائلة القانونية رغم اضطلاع محامين في بعض المناطق بتوثيق مثل تلك الحالات.[77]

---

[72] طاولة مستديرة حول "مفاهيم المصالحة والعدالة: وجهات نظر محلية"، منتدى اليمن الدولي، 18 يونيو/حزيران 2022.

[73] طاولة مستديرة حول "مفاهيم المصالحة والعدالة: وجهات نظر محلية"، منتدى اليمن الدولي، 18 يونيو/حزيران 2022.

[74] أحد المشاركين في حلقة نقاش "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، منتدى اليمن الدولي، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[75] تناولت الجلسة ذاتها المنعقدة بعنوان "الدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى" بتأريخ 19 يونيو/ حزيران 2022، تقريرًا حذر من التداعيات الوخيمة التي يعيشها لبنان جراء تجاهل مظالم الناجين وإقصائهم من عملية التسوية.

[76] أحد المشاركين في حلقة نقاش حول "الدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى"، منتدى اليمن الدولي، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[77] متحدث في الطاولة المستديرة المنعقدة حول "مفاهيم المصالحة والعدالة: وجهات نظر محلية"، منتدى اليمن الدولي، 18 يونيو/حزيران.

أعرب بعض المشاركين في منتدى اليمن الدولي عن قلقهم إزاء جودة اجراءات التوثيق المنفذة حاليًا، كالافتقار لأساليب موحدة لتسجيل الانتهاكات، وجوانب أخرى كإجبار العائلات على التوقيع على شهادات وفاة تُدرج فيها أسباب غير حقيقية. من هذا المنطلق، اقتُرح إنشاء قاعدة بيانات وطنية،[78] على أن تُحدد البيانات المطلوبة وأساليب جمعها. ذكر أحد المشاركين في حلقة نقاش عُقدت تحت عنوان "الدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى" أن الاستجابة المؤسسية تتطلب تخصيص ميزانية وبلورة خطة لفهم حجم المشكلة.[79]

تبرز الحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث حول تجارب البلدان الأخرى وكيف تعاملت مع الأسئلة المُثارة حول إطار العمل المنفذ في هذا المجال. في هذا السياق، نقل المتحدث من كولومبيا تجربته قائلًا إن الناجين قدموا بلاغات إلى السلطات المحلية عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، كما كانت الدولة مطالبة بإثبات عدم تعرض الشخص للظلم في حال ارتأت عدم استحقاقه التعويض. ارتكز النموذج المغربي -الذي تعامل مع حالات اختفاء قسري يعود تأريخها إلى عام 1956 -على مبدأين لتعويض المتضررين: على المستوى الفردي، استندت التعويضات إلى القانون المدني وليس الشريعة الإسلامية، وبموجبه حصلت النساء على نفس حجم التعويض الممنوح للرجال، وصُممت برامج محددة لجبر ضرر المجتمعات المهمشة. أما على المستوى الجماعي، فتم التركيز على تقديم الاعتذارات باعتبارها خطوة ذات أهمية حاسمة. في جميع الأحوال، يمكن الاستفادة من تجارب بلدان أخرى واستخلاص أفكار تثري إطار العدالة والمصالحة في السياق اليمني، وهو ما سيتطلب إجراء مزيد من الدراسات التي يمكن التعمق فيها خلال المناقشات التي ستعقد في إطار متابعة هذا الملف.

[78] أحد المشاركين في حلقة نقاش "المسارات المستقبلية لتحقيق المصالحة"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم ، 17 يونيو/ حزيران 2022.

[79] أحد المشاركين في حلقة نقاش حول "الدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى"، منتدى اليمن الدولي، 19 يونيو/ حزيران 2022.

06.
ملف الأمن

على مدى عقود، استغلت نخب القوة[80] القطاعين العسكري والأمني في اليمن لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية، ما وضع الدولة على شفا الانهيار في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف القطاعين. هدفت الجلسات المخصصة للملف الأمني (في إطار منتدى اليمن الدولي) إلى دراسة الاختلالات التي اعترت هذين القطاعين والنظر في الإصلاحات التي من شأنها أن تحولهما إلى مؤسستين وطنيتين تعززان الاستقرار السياسي (دون إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، عوضاً عن لعب دور في إذكاء نار الحرب والصراع وتصدير الفساد. تتجلى تحديات أمام تحقيق ذلك في ظل ما تعيشه البلاد من حالة حرب ، لكن ذلك لم يمنع المشاركين في المنتدى من الاتفاق على إمكانية البدء فوراً بإجراء إصلاحات هيكلية، وتحسين مستوى المساءلة وتوفير حماية أفضل للمجتمعات المحلية.

طرح المشاركون جملة من الاحتمالات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية بعد انتهاء الحرب، وتناولوا الحاجة إلى وضع استراتيجيات للدفاع والأمن الوطني والرقابة المدنية الفعالة على القطاعين العسكري والأمني. كما شكلت الجلسات نقطة انطلاق لتحديد السبل الكفيلة ببدء عملية إدماج المقاتلين، وبرزت رغبة واضحة لدى المشاركين بمواصلة هذه المناقشات واشراك المزيد من الاشخاص في المشاورات ، لا سيما القادة العسكريين.

إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية

ركز المشاركون في المنتدى على طرح أفكار تتناول أفضل الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها التصدي للتهديدات الأمنية في اليمن بعد انتهاء الحرب ، إلا أن الآراء تضاربت حول جدوى التباحث بشأن الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية قبل التوصل إلى اتفاق سلام ، حيث أعرب أحد المشاركين عن قلقه من أن القيام بذلك في هذه المرحلة قد يؤدي إلى تجاهل الاحتياجات الملحة كمنع الفظائع التي تُرتكب ضد المدنيين ، في حين قال آخر إنه يتعين ترك هذه الشواغل المرتبطة بفترة ما بعد الحرب للقادة السياسيين. تحدث آخرون عن الحاجة إلى البدء بوضع هذه الاستراتيجيات على الفور، كأساس تبنى عليها الإصلاحات في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.[81]

ألقت حالة عدم اليقين هذه بظلالها على سير النقاشات الدائرة حول ما إذا كان ينبغي الحفاظ على المركزية في قيادة مؤسسة الجيش، أو ما اذا كان تطبيق اللامركزية في القطاع العسكري (على مستوى المحافظات) يصب في مصلحة البلاد والشعب مع احتفاظ الحكومة المركزية بحقها في استدعاء القوات عند نشوء أزمات على الصعيد الوطني. مسألة تطبيق اللامركزية على القوات المسلحة كانت مثار اهتمام حين طُرحت لأول مرة في إطار النقاشات حول إدماج المقاتلين، وعلى ضوئه قُدم مقترح يدعو إلى إنشاء قوات احتياطية على مستوى المحافظات تخضع لقيادة السلطة المحلية بحيث يُسمح للمقاتلين المنتمين لأي جماعة مسلحة الانضمام إلى صفوف القوة الاحتياطية في محافظاتهم الأصلية. رأى المقترح ان القوة الاحتياطية ستعزز قدرة السلطة المحلية (في كل محافظة) على تلبية احتياجاتها من عناصر الأمن عند الاقتضاء، على أن تتيح الفرصة لباقي أفراد تلك القوة بالانخراط في الاقتصاد المدني (أيام الأسبوع) شرط الحضور في المعسكرات في عطلات نهاية الأسبوع لتلقي التدريب الفني والمهني. كما عرض المقترح تخصيص راتب أساسي مضمون لأفراد القوات الاحتياطية يوفر لهم شبكة أمان عند انشقاقهم عن الجماعات المسلحة.[82] أشار أحد المشاركين - في ضوء النقاشات التي تناولت المقترح - إلى وجود قوانين قائمة بالفعل تسمح بتطبيق اللامركزية على القطاع الأمني ولا يتعين سوى إنفاذها،[83] إلا أنه أكد – على غرار غيره من المشاركين في جلسة لاحقة – بأن هيكلة الأجهزة العسكرية مرهونة بالمفاوضات السياسية.[84]

[80] يشير مصطلح "نخب القوة" في سياق هذا التقرير الى شريحة النخب اليمنية المتورطة في استغلال أجهزة الدولة لجني مكاسب شخصية. نادراً ما ضمت نخب القوة هذه في صنعاء كبار المسؤولين الحكوميين مثل رئيس الوزراء أو أعضاء مجلس الوزراء ، إلا أنها شملت شيوخ بارزين من المرتفعات الشمالية ممن تمكنوا من الحصول على امتيازات اقتصادية وتراخيص واحتكارات خلال العقود الأخيرة.

[81] جلسة بعنوان "وضع استراتيجيات للدفاع/ الأمن القومي"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[82] تم طرح المقترح في أولى جلسات منتدى اليمن الدولي المخصصة للملف الأمني تحت عنوان "إدماج المقاتلين"، 18 يونيو/ حزيران 2022. جرت مناقشة المقترح في عدة جلسات لاحقة خلال المنتدى.

[83] مناقشات طاولة مستديرة تحت عنوان "إدماج المقاتلين"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[84] أحد المشاركين في مناقشات الطاولة المستديرة تحت عنوان "إدماج المقاتلين"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

وفي إطار الجهود الرامية الى تحديد الاحتياجات التي ينبغي إدراجها في صميم استراتيجيات الأمن القومي، بحث المشاركون باقتضاب طبيعة التهديدات القائمة والمرتقبة والتي تم تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين هما: تهديدات ذات مستوى أدنى (تكنولوجيا متدنية) وتهديدات ذات مستوى أعلى (تكنولوجيا متطورة)

التهديدات القصيرة الأجل داخلية في المقام الأول، في حين تنطوي التهديدات الخارجية على أبعاد داخلية؛

- أهمية تأمين الحدود البرية والبحرية لمواجهة التهديدات الأقل تطوراً من القراصنة والمهربين ومن على شاكلتهم؛
- ضرورة حماية البنى التحتية والموارد من التهديدات؛ و
- أهمية أن تضع الاستراتيجيات بعين الاعتبار التهديدات المنطوية على تكنولوجيا متطورة. يمكن الحد من هذه التهديدات عبر تفعيل الأدوات الدبلوماسية مثل إبرام اتفاقيات وتحالفات للدفاع المشترك ، والتصدي لها من خلال أساليب دفاعية غير تقليدية وتعبئة المواطنين بأعداد هائلة.

مع استمرار مجريات الجلسات المخصصة للملف الامني، ظهر ارتياح أكبر في مناقشة هياكل عسكرية بديلة وخطوات استنباط استراتيجيات للدفاع والأمن الوطني، مثل وضع معايير لتجنيد العناصر الأمنية تمهيداً لأي صفقة سياسية. وفي هذا السياق، اقترح أحد المتحدثين مواصلة النقاشات بشأن المسائل الدقيقة ليتسنى بلورة رؤية موحدة يمكن على أساسها المضي قدماً،[85] حيث ستنحسر حالة عدم اليقين وأي سوء فهم في الحوارات المستقبلية عند تحديد المفاهيم وتأطيرها بشكل أوضح، ورسم الخطوات المحتملة والخيارات الواردة في أي ظرف.

ضمان الرقابة المدنية على القطاعين

تنص بعض الاحكام الدستورية والقوانين القائمة في اليمن على مسألة إدارة القطاعين العسكري والأمني وتعزيز المساءلة بهما ، لكنها لم توضع موضع التنفيذ.[86] ورغم أن الدستور ينص على إقامة الرقابة المدنية على مؤسسة الجيش، وكذلك مسودة دستور المرحلة الانتقالية (2012-2014)، يختلف الامر بالنسبة للرقابة على القطاع الامني. فرغم ان السلطات المحلية مسؤولة عن بعض المهام الأمنية، تخضع أجهزة أمنية أخرى للمساءلة أمام السلطة الوطنية ويطبق عليها أحكام مختلفة تهدف للحد من سوء استغلالها. إلا أن هذه القوانين لم يتم انفاذها.

انطلاقا من فرضية استمرار الرقابة المدنية على الجيش في مرحلة ما بعد الحرب، بحث المشاركون في المنتدى نوع آليات المساءلة والشفافية اللازمة لضمان اتخاذ قرارات عسكرية وأمنية سليمة من قبل القيادة اليمنية. وشدد أحد الضيوف المشاركين في حلقة النقاش على أهمية إدارة الأجهزة العسكرية والأمنية بحكمة، نظراً لدورها المحوري في تعزيز الاستقرار اللازم لتهيئة مناخ مواتي للنهوض بالاقتصاد، مضيفاً عن وجود حاجة إلى اجراء إصلاحات - على المدى الطويل والقصير – للقضاء على الفساد المستشري وشبكات المحسوبية و"المركزية المتشددة" التي حولت قطاع الأمن إلى سلاح تستخدمه القيادة اليمنية لحماية نفسها.[87] كما شدد المتحدثون في حلقة النقاش على أهمية البدء بإجراء إصلاحات على الفور، حيث أشار أحدهم إلى أن بعض القيادات أبدت قلقها من الانتهاكات الممارسة والتي قد تمس بسمعة أحزابها السياسية، ذلك أنها ستقضي بتأديب الجناة إما بزجهم في السجون أو تجريدهم من رتبهم العسكرية.

وعلى ضوء ذلك، اقترح عدد من المشاركين في الجلسة إصلاحات تنظيمية على المدى القصير والمتوسط وسبل تحسين المساءلة، كما يلي:

[85] مُيسر الجلسة المعنونة " وضع استراتيجيات للدفاع/ الأمن القومي «، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[86] مشاركان في حلقة نقاش تحت عنوان "الرقابة المدنية وتعزيز المساءلة في قطاع الأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[87] أحد المشاركين في حلقة النقاش حول " الرقابة المدنية وتعزيز المساءلة في قطاع الأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

- تعزيز معايير استبقاء العناصر في القطاع الامني؛
- انطواء الإصلاحات على الشفافية (عند وضع الميزانيات والإجراءات الاخرى)؛
- تشجيع التقاعد المبكر والتدوير الوظيفي؛
- تعزيز فلسفة الشرطة المجتمعية (اقتسام المسؤولية بين أجهزة الشرطة ومكونات المجتمع)؛
- وضع هدف طويل الأجل يتمثل في النهوض بقطاع أمني يخدم المجتمعات المحلية ويحميها بغية التحرك سريعاً لمعالجة التفكك داخل القطاع الأمني ، والذي ترك النساء عرضة بشكل خاص للتحرش الجنسي؛
- الاحتذاء بالنماذج التي تعكس دور المجتمع المدني المحلي في تحسين الأمن، كالمبادرة الجارية في تعز التي تنطوي على برامج تعزز السلامة المجتمعية، والسعي إلى تطبيقها في مناطق أخرى؛
- تمويل البرامج التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز بالمساءلة، كتلك التي تقدم المساعدة القانونية للسجناء؛
- التحوّل من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن البشري، أو إيجاد وسيلة لتطبيق كليهما. سيتطلب هذا حوار أكثر تركيزاً بين منظمات المجتمع المدني والهياكل العسكرية والأمنية؛
- معالجة مشكلة عدم انتظام الرواتب (انظر أدناه: "دفع رواتب المقاتلين: وسيلة لتحقيق المساءلة والتمهيد لمرحلة السلام")؛ و
- التعامل مع ظاهرة تجنيد المدنيين غير المُدربين خلال الحرب كضباط برتب عسكرية، دون امتلاكهم الخبرة أو إلمامهم بالقوانين أو قواعد الانضباط.

حالياً ، هناك افتقار للإرادة السياسية المطلوبة لاتباع نهج شامل يُرسي حوكمة قائمة على سيادة القانون، لكن مع ذلك ناقش المتحدثون في حلقات النقاش أهمية تصوّر الشكل الذي يمكن أن تتخذه الدولة المدنية، في ظل عدم إنفاذ القوانين والأحكام الدستورية التي تنص على مبدأ المساءلة داخل القطاعين العسكري والأمني على أرض الواقع حتى الآن. وقد تباينت الآراء بشأن طبيعة التوجيهات المحددة التي يتعين بلورتها لتنظيم العلاقات المدنية - العسكرية.

تناولت حلقة نقاش أخرى تحت عنوان "المسائل المحورية المتعلقة بقطاع الأمن" مسألة إصلاح قطاع الأمن من منظور كُلّي ، لتشجيع طرح الأفكار التي يمكن (بمرور الوقت) أن تحقق توازن يضمن اندراج الجيش كعنصر فاعل يعمل بالتضافر مع العناصر الاخرى لتوفير الأمن والاستقرار. شدد أحد المتحدثين على الحاجة إلى استعادة الهوية الوطنية، وليس المؤسسات فحسب، لتحقيق الأمن المطلوب ، بينما تطرق متحدث آخر إلى أهمية التعامل مع ما وصفه بالتداخل الهائل بين القطاعين الأمني والعسكري، مُقترحاً الفصل بين مهام القطاعين مع توحيد قياداتهما. تناول متحدثون آخرون الترتيبات العسكرية التي لم يتم الوفاء بها بعد في إطار اتفاق الرياض المبرم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، واحتمال ان يلقى أي اتفاق سلام مستقبلي مصيراً مشابهاً – أي الوفاء بالترتيبات السياسية لكن الفشل في إدراج الهياكل العسكرية.[88]

حالت الطبيعة الفضفاضة للنقاشات دون الخوض في تفاصيل أدق كطبيعة الجيش الذي يحتاجه اليمن، إلّا أن أحد المشاركين اقترح أن يكون الحجم بسيط - مثلاً 40,000 من الجنود المتمتعين بالصلابة – وأن تُخصّص الموارد لمجالات أخرى. ذكر مشارك آخر، وهو ضابط عسكري، وجود حاجة إلى وضع مبادئ عسكرية (أو بعبارة أخرى عقيدة عسكرية) تُوجّه عناصر الجيش،[89] ومن هذا المنطلق، سيساهم المزيد من النقاشات حول الاحتياجات على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات في توضيح طبيعة الموارد العسكرية اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمن في اليمن في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

[88] حلقة نقاش تحت عنوان "المسائل المحورية المتعلقة بقطاع الأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

[89] حلقة نقاش تحت عنوان "المسائل المحورية المتعلقة بقطاع الأمن"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 19 يونيو/ حزيران 2022.

إدماج المقاتلين

من الأهمية بمكان رسم مسار لإدماج المقاتلين التابعين لمختلف الأطراف المتحاربة، من أجل استتباب القوات المسلحة اليمنية ومنع مزيد من التشرذم. برزت نقطة خلاف حول هذا الموضوع ، تحديداً فيما يخص عدد الافراد المندرجين في القطاع العسكري الأمني وعدد المقاتلين الذين تستدعي الحاجة إلى إدماجهم،[90] حيث أصر البعض أنه بمجرد حذف "الجنود الوهميين" – أي أولئك المدرجين على الورق فقط بغرض تضخيم كشوفات الرواتب أو تدعيم الموقف التفاوضي لقائد ما - سيصبح أسهل دفع المرتبات وفق الحجم الاصلي للقطاع الأمني ، إلا أن عدد الجنود الوهميين يبقى مجهولًا.[91]

ظهر حماس واضح بين المشاركين في الجلسة المخصصة للأسئلة والاجوبة، والتي ضمت أشخاص ذوي خبرات ووجهات نظر متنوعة من بينهم: قائد عسكري سابق، ومسؤول استخباراتي، وأستاذ جامعي، ورئيس تحرير، وخبير في مجال إصلاح القطاع الأمني، وقاضي. ركزت الجلسة بشكل خاص على التهديد الذي يمثله المقاتلون المعبأين أيديولوجياً والتحديات الماثلة أمام إعادة تأهيلهم، حيث تم طرح أفكار لكيفية تجاوزها على النحو التالي:

- إنشاء صندوق وطني لإعادة التأهيل
- توفير برامج التدريب المهني للمقاتلين لتمكينهم من التسلح بالمهارات.
- خلق فرص اقتصادية لاستيعاب المقاتلين وتسهيل تنظيم أعدادهم وفقاً لاحتياجات القطاع الأمني.
- نقل بعض المقاتلين السابقين إلى فِرَق الهندسة العسكرية، التي ستضطلع بدور محوري في مرحلة إعادة الإعمار.

يستدعي المضي قدماً بهذه الأفكار معايير واضحة لإدماج المقاتلين في هيكل وزارتي الداخلية والدفاع، مع تحديد الأرقام الدقيقة للمقاتلين الفعليين.[92] كما سيتطلب الأمر تخطيط التكاليف المترتبة على تنفيذ مثل هذه التدابير التي تُعد معظمها جزءاً من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد التسوية، والتنسيق مع الجهات المانحة وكذلك مع الخبراء الاقتصاديين. أشار العديد من المشاركين إلى أن الرواتب المنتظمة تُعد حافز أساسي للمقاتلين، ويحتمل ان تضطر الدولة الى زيادة الميزانية المخصصة للرواتب مع إدراج المقاتلين في الكشوفات - على الأقل بصفة مؤقتة.

في سياق متصل، استكشف المشاركون في المنتدى خلال نقاش طاولة مستديرة الأسس التي يمكن إرساؤها والمسارات المحتملة لإدماج المقاتلين دون شرط التوصل إلى تسوية نهائية أو تحقيق اقتصاد مستقر، وهي في العادة شروط أساسية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدية. شملت المسارات المتاحة حالياً ما يلي:

- وضع خطط مدفوعات مؤقتة تسد حاجة المقاتلين ممن يتلقون رواتب غير منتظمة ،[93] دون انتظار التوصل الى اتفاق سلام. ستخدم هذه الخطوة كوسيلة للبدء في عملية الإدماج وفرض قدر من المساءلة.
- التخطيط لإدماج المقاتلين بالتوازي مع أي شكل من أشكال تطبيق اللامركزية على القوات المسلحة اليمنية.
- دفع رواتب المقاتلين: وسيلة لتحقيق للمساءلة والتمهيد لمرحلة السلام

[90] تفاوتت التقديرات المنشورة في العام الماضي إلى حد كبير، حيث تراوحت الأرقام بين 800,000 و2 مليون مقاتل، بما في ذلك العناصر غير المتفرغين و الجنود "الوهميين": الخطاب الروحاني ، "ملف الوظائف العامة في اليمن: إرث الصراع الذي يتجاهله السياسيون" المصدر أونلاين (باللغة الإنجليزية)، 2 مارس/ آذار 2022، https://al-masdaronline.net/national/920 و يزيد صايغ ، "استتباب الجماعات المسلحة في اليمن: خطة مدفوعات مؤقتة" ، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن ، سبتمبر/ أيلول 2021 (ورقة سرية).

[91] تحدث أحد المشاركين في حلقة النقاش المعنونة " الرقابة المدنية وتعزيز المساءلة في قطاع الأمن" في إطار منتدى اليمن الدولي بتاريخ 19 يونيو/ حزيران 2022، عن منطقة عسكرية تُدرج 400,000 جندي في كشوفات المرتبات رغم ان العدد الفعلي للجنود على الأرض يقدر بحوالي 20,000 فقط.

[92] أحد المشاركين في مناقشات الطاولة المستديرة تحت عنوان "إدماج المقاتلين"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[93] أفاد العديد من المقاتلين بأنهم يتلقون راتب شهر واحد فقط في فترات متقطعة (مرتين أو ثلاث مرات فقط في السنة): غريغوري جونسن، كيسي كومبس، غيداء الرشيدي ، منال غانم ، وصلاح علي صلاح، «آفاق نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، غير منشور.

الهدف الأساسي من وضع خطط مدفوعات مؤقتة للمقاتلين هو توفير مدفوعات مشروطة خاضعة للرقابة بما يضمن تحقيق المساءلة ، وهي تسمح بسد الحاجة المالية للمقاتلين السابقين عند استخدامها في إطار عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعد حلّ الجماعات المسلحة أو توقف المعارك القتالية. كما تتيح وقت كافي لنهوض الاقتصاد المدني لدرجة تسمح باستيعاب المقاتلين السابقين. وعلى هذا الأساس، يمكن لوضع مثل هذه الخطط - قبل التوصل الى تسوية - أن يساعد في كبح جماح الجماعات المسلحة في اليمن عبر توفير مدفوعات مشروطة بإظهار التعامل الجيد مع المدنيين أو الامتناع عن التعاطي مع الجماعات المتطرفة.[94] من خلال تشكيل مجموعات عمل تُشرك عناصر من القطاع الأمني -العسكري والمجتمع المدني، يُمكن تصميم خطة مدفوعات مؤقتة تلبي الاحتياجات المحلية والمناطقية المتنوعة عبر برامج مستقلة ومخصصة للمقاتلين ونُهُج مجتمعية.

إدماج المقاتلين في إطار مصمم خصيصا لتلبية احتياجات المحافظات

بحث المشاركون سُبل تشجيع المقاتلين على العودة إلى محافظاتهم والعمل فيها، حيث حظيت مسألة إيجاد فرص لهم للانخراط في مجال الدفاع المدني وقطاع الأمن المحلي بالاهتمام. ورغم عدم التوصل لتوافق في الآراء حول فكرة إنشاء قوات احتياطية على مستوى المحافظات ترفد جيش وطني (محدود الحجم) ، رأى المشاركون ان تطبيق درجة معينة من اللامركزية يمكن أن يعزز فرص إدماج المقاتلين.

من هذا المنطلق، يمكن تدريب هذه القوات على الاستجابة للكوارث الطبيعية والمشاكل الأمنية، مع الاخذ بعين الاعتبار اختلاف احتياجات كل محافظة من العناصر (الافراد العسكريين) وطبيعة تدريب هذه القوات الذي سيعتمد على السياق الموجود في كل منطقة. فعلى سبيل المثال، ستتطلب المناطق المرتفعة ذات الطبيعة الوعرة والمكتظة بالسكان تصميم هياكل ونُهُج تختلف إلى حد كبير عن المناطق المنخفضة قليلة الكثافة السكانية ، وعلى هذا الأساس، يمكن البدء على الفور بتقييم احتياجات كل محافظة من الأفراد العسكريين المطلوب ضمهم لمثل هذه الهياكل. أشار أحد المشاركين إلى إمكانية استخدام خطة المدفوعات المؤقتة (إذا ما نفذت قبل التوصل إلى أية تسوية سلمية) للبدء في اختبار فكرة تطبيق درجة معينة من اللامركزية على القوات العسكرية والأمنية إلى جانب استراتيجيات وأطر أخرى على المدى الطويل.

من الواضح ان إدماج المقاتلين يعني استيعاب عدد أكبر من العناصر داخل القطاع الأمني وهي مسألة صعبة الاستدامة في ظل احتياجات اليمن الإنسانية والإنمائية. في معرض حديثه عن هذا الموضوع، قال أحد المشاركين أن على صناع القرار توقع الانتقادات من الخارج ازاء زيادة عدد العناصر المدرجين في القطاع الامني والانتقادات من الداخل عند تقليص أعدادهم، مؤكداً أن تلبية تطلعات المقاتلين والمجتمع والمانحين الخارجيين سيكون عاملا حاسما.[95]

[94] أحد المشاركين في مناقشات الطاولة المستديرة تحت عنوان "إدماج المقاتلين"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

[95] أحد المشاركين في الجلسة المعنونة "وضع استراتيجيات للدفاع/ الأمن القومي"، منتدى اليمن الدولي، ستوكهولم، 18 يونيو/ حزيران 2022.

الخاتمة

منذ بدء الحرب وأصوات المواطنين والمحللين والأطراف السياسية اليمنية مهمشة في جهود الوساطة الدولية التي غالبًا ما تُبنى على مصالح الأطراف الإقليمية والدولية، بالتالي افتقرت تلك الجهود إلى فهم عميق لديناميكيات الصراع والقدرة على بلورة اتفاقيات قابلة للتنفيذ. على ضوء هذا، بدأ المشاركون في تحديد القضايا التي سيتعيّن على العملية السياسية الرسمية معالجتها -في إطار كل ملف من الملفات الستة المحورية التي شكلت ركائز منتدى اليمن الدولي -وسبل تعزيز نجاعة المبادرات التي يقودها اليمنيون والتوقيت المناسب لها، إلى جانب بحث التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين أوضاع اليمنيين في الوقت الراهن، قبل التوصل لتسوية سياسية، تمهيدًا لمرحلة ما بعد الحرب.

هدفت جلسات المنتدى المخصصة لكل ملف من الملفات الستة المحورية إلى النظر في إمكانية تطبيق أساليب الوساطة المحلية في إجراءات العدالة الانتقالية والمصالحة، كما شجعت الأطراف المدنية والعسكرية على التفكير بشكل خلاق لتصور هيكل عسكري يضمن توفير الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، على أن يُشكل مستقبلًا من العناصر المنتمية إلى الجماعات المسلحة المتناحرة على الأرض والموالية لثلاث قوى إقليمية على الأقل. أتاحت الجلسات كذلك فرصة للمشاركين من القطاع المصرفي اليمني لبحث سبل تهدئة التنافس بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى دعم دولي. كما بحث القادة السياسيون الدور الذي يمكن لمجلس القيادة الرئاسي المشكل حديثًا لعبه في التأثير على عملية السلام وضمان عدم تركيز المجلس على مجريات الحرب على حساب احتياجات المدنيين الملحة. من جانبهم، ناقش ممثلو المجتمع المدني مع المنظمات المنخرطة في جهود المسار الثاني الحاجة إلى تقريب مركز صنع القرار من المستوى المحلي، وإشراك الجهات المحلية بصورة هادفة في تصميم وتخطيط البرامج ذات الصلة لضمان ملاءمتها.

صُمّم منتدى اليمن الدولي 2022 ليكون نموذجًا تحتذي به المنابر المستقبلية في احتضان وجهات النظر اليمنية وإعلاء أصوات اليمنيين وتضمينها في عمليات التسوية السياسية الرسمية. ويستمر العمل على صياغة وصقل المخرجات من خلال متابعة المشاورات مع المشاركين في المنتدى وغيرهم من الجهات المعنية. في نهاية المطاف، يتعيّن إرساء إطار مصمم من اليمنيين تُبنى عليه التسوية النهائية، مع مراعاة الواقعية في تحديد التنازلات المطلوبة من الأطراف والطبيعة المعقدة للسياق المحلي والمصالح المتباينة، وهي جميعًا جوانب ستحدد ما إذا كانت ستطوي عملية السلام صفحة الخلافات نهائيًا أم ستفتح صفحة لصراع جديد.

النتائج الرئيسية

حُصرت مواضيع معينة خلال جلسات منتدى اليمن الدولي باعتبارها مهمة لمتابعة النقاشات حولها مستقبلًا وإجراء مزيد من الأبحاث حولها وصقل المفاهيم ذات الصلة، وهي كالتالي:

ملف التسوية السياسية

- استنباط رؤية مشتركة لمستقبل آمن لليمن من خلال الحوار بين الأطراف المتحاربة لتيسير الخطوات المرحلية التي تُفضي إلى تسوية نهائية.
- أن تنطوي أي اتفاقية تسوية من شأنها أن تعزز فرص تحقيق الأمن والاستقرار، على ما يلي:
  - معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن القومي لدى القوى الإقليمية خصوصًا السعودية.
  - تفكيك القوات غير الحكومية ومطالبتها بالتخلي عن أسلحتها.
  - ردع التهديدات الخارجية عبر إبرام اتفاق مبني على أحكام القانون الدولي.
  - ضمان الشمولية، مع مراعاة التنوع السياسي والاجتماعي والمناطقي في اليمن.
- الضغط على القيادات القبلية لتوثيق أي خروقات في الهدنة، وتأمين الطرق والأماكن العامة، وضمان الاستقرار داخل مناطقهم المحلية. كما يجب التشاور مباشرة مع الشخصيات القبلية حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يدعموا جهود السلام وفق السياق المحلي والإقليمي.

ملف الحياة السياسية

- تقييم التغييرات الضرورية في القيادات والتنظيمات والبرامج الحزبية في ضوء الهدنة الاخيرة وهيكل الحكم الجديد المتمثل في مجلس القيادة الرئيسي.
- معالجة مشكلة عدم توفر البيانات الكافية لتحديد احتياجات المجتمع من الخدمات كالكهرباء والبنية التحتية.
- الاستثمار في وسائل التواصل الافتراضية بين أعضاء ومسؤولي الأحزاب داخل اليمن وخارجه، وبين الأحزاب بشكل عام.
- التعامل مع غياب التمثيل الهادف للمرأة في الحيز السياسي وذلك عبر:
  - مساعدة المرأة على تبوؤ مناصب داخل دوائر صنع القرار، على المستويين المحلي والوطني.
  - تبني سياسات عدم التسامح المطلق ضد التمييز القائم على النوع الاجتماعي لضمان مواقف مجتمعية موحدة تتصدى للسياسات الضارة القائمة على التمييز بين الجنسين.
  - الضغط على المجتمع الدولي لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار في كافة المجالات عوضًا عن حصر مشاركتهن لمناقشة "قضايا المرأة".
  - حماية النساء المنخرطات في بناء السلام من التهديدات الأمنية.
  - ضمان عدم فقدان المكاسب التي حصلت عليها المرأة في زمن الحرب بعد الحرب، مثل تقبل عملها خارج المنزل الذي بات مشهودًا على نطاق واسع.
- التعامل مع ظاهرة إقصاء الأقليات العرقية والدينية من العمليات السياسية وذلك من خلال:
  - تشكيل لجان استشارية تعمل مع وكالات الأمم المتحدة أو غيرها، بحيث تركز على التنوع، ويُناط بها دور استشاري حول قضايا كضمان احتواء المناهج الدراسية على فهم أفضل للأقليات في اليمن.

- مراجعة التشريعات بُغية تجريم العنصرية والتمييز، وضمان توفير الحماية الدستورية للأقليات في مرحلة بناء الدولة.
- إقامة نظام قضائي محايد في الدولة وضمان قدرة اللجوء إلى المحاكم الدولية والقوانين الدولية عند إغفال الممارسات التمييزية.

- تحسين عملية اختيار الأطراف الفاعلة في جهود المسار الثاني وضمان تنوعها، إلى جانب إنشاء منابر للمنظمات المنخرطة في جهود المسار الثاني تخلو من ضغوط أو إملاءات الجهات المانحة بما يسمح للجهات المحلية بالتنسيق بين بعضها.
- الشروع في التخطيط الاستراتيجي وتوفير البرامج التدريبية وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما يعزز الاستقلال المالي، ويعطي الأولوية للشراكات، ويشدد على أهمية وضع خطط تمويل بديلة ومستدامة.
- تشجيع السلطات اليمنية والمجتمع الدولي على إشراك المجتمعات المحلية في تقييم الاحتياجات وتخطيط البرامج، والسماح بمشاركة حقيقية -وليس رمزية -في المناقشات السياسية التي تجري بالمحافل الدولية.
- تطوير استراتيجيات التمويل وإنشاء شبكات نقابية تعزز أنشطة النقابات العمالية وتدعمها بصورة جماعية.

الملف الجنوبي

- عقد حوار شامل يجمع بين الأطراف الجنوبية بدعم دولي بهدف بناء الثقة، وتوحيد مواقف الفصائل الجنوبية بغية التوصل إلى فهم مشترك، وتناول أهداف جنوب اليمن القائمة منذ أمد طويل.
- تركيز الاهتمام على السيطرة المحلية على الموارد وتطبيق اللامركزية، وربما الاستفادة من المكاسب التي تحققت خلال مؤتمر الحوار الوطني 2013-2014. لتحقيق هذه الغاية، يجب جمع البيانات المتعلقة بالموارد بصورة مستقلة وتشاطرها بشفافية من أجل الإلمام بمصادر الإيرادات المحتملة.
- تحسين الخدمات عبر استنباط آليات تكفل الانتقال من الحكم غير الرسمي الذي تمارسه الجماعات المحلية المهيمنة إلى حكم رسمي تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي.
- إسداء المشورة لمجلس القيادة الرئاسي بشأن تحسين مستويات المعيشة وتقديم الخدمات الأساسية، والإقرار بأن هذا الأمر سيتطلب إنهاء النفوذ الذي تتمتع به الجماعات المسلحة، وبناء المؤسسات الحكومية، والتعامل مع ظاهرة الفساد بجدية.

الملف الاقتصادي

- وضع آلية شاملة تكفل إشراك الأطراف الرئيسية، وتخلق تأييدًا سياسيًا قويًا للمبادرة المصرفية ثلاثية المحاور، التي صِيغت من قِبل مشاركي المنتدى الممثلين لمختلف الجهات ذات الصلة بالقطاع المصرفي اليمني، بهدف التعامل مع انقسام البنك المركزي، وأزمة العملة، ومشاكل السيولة.
- تمكين القطاع الخاص عبر التصدي المباشر للعقبات التي تعترض التجارة الدولية والتجارة المحلية، ويمكن تحقيق ذلك عبر:
  - توسيع نطاق الأنشطة التجارية عبر المنافذ الجوية والبحرية في محافظة المهرة ومدينة المكلا بمحافظة حضرموت.
  - استئناف حركة التجارة البرية مع السعودية وعُمان على نطاق أوسع.
  - فتح الطرق وإعادة بنائها وصيانتها على طول الممرات التجارية الرئيسية، وهو ما يتطلب دعم المجتمع الدولي.

- على ضوء مزيد من البحوث والمشاورات، يتعيّن النظر في أفضل المجالات والسبل التي:
  - تتيح الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة.
  - تُحسّن الوصول إلى فرص التمويل الأصغر.
  - تُشرك المغتربين اليمنيين لعكس مسار هجرة الأدمغة التي شهدتها البلاد خلال فترة الحرب.
  - تُعيد توجيه سياسات التنمية صوب تحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة والثروة السمكية والقطاعات الأخرى المتصلة بالغذاء.
- أهمية معالجة مشكلة شح الموارد المائية بالتحول إلى زراعة المحاصيل البعلية (أي المعتمدة على مياه الأمطار) وسريعة النمو التي تكون أقل تأثرًا بالتغيرات المناخية، وفرض سياسات حماية البيئة الهادفة إلى منع نضوب أحواض المياه وتلوثها، بُغية دعم سياسات التنمية.

ملف المصالحة والعدالة

- استكشاف سُبل إشراك منظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة بصورة فعالة للضغط على مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن من أجل إدراج قضايا العدالة والمصالحة في العمليات الرسمية الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية، وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد. يتعيّن القيام بذلك بالتوازي مع خطط منظمات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز ثقافة التسامح والتماسك المجتمعي.
- دعم وتشجيع الأعمال الفنية التي تسلط الضوء على تأثير الحرب على المواطنين العاديين وتخلد ذكرى تجارب المدنيين.
- اتباع نهج يركز على الضحايا يطبق نظام العدالة الرسمية والمصالحة لضمان المساءلة.
- السعي لتأمين تمويل دولي يغطي التكاليف المترتبة على توثيق الانتهاكات، وتوفير الدعم النفسي والاحتياجات الأخرى المحددة على المستوى المحلي.
- الاستفادة من الاهتمام الموجود في أوساط الشباب والنساء للدفع بمفهوم المصالحة والعدالة قدمًا، مع ضمان عدم حصر الدعم على مراكز المدن فقط.
- بناء شبكات تُسهل تكييف آليات الوساطة المحلية وتطبيقها داخل المجتمعات المحلية الأخرى وعلى المستوى الوطني.
- تحديد عناصر من أطر العدالة الانتقالية المتبناة في بلدان أخرى والتي يمكن تطبيقها في اليمن.

ملف الأمن

- صقل المفاهيم المتعلقة بتطبيق اللامركزية في صفوف القوات المسلحة، وإدماج المقاتلين، وتخصيص الرواتب الأساسية عبر تشكيل قوات احتياط تخضع لقيادة محلية على مستوى المحافظات. توجد خيارات أمام كل خطوة متخذة، وتختلف وفق الاحتياجات المناطقية، يجب استكشافها بالكامل عبر إجراء البحوث والمشاورات المركزة على هذه الأبعاد. وتشمل:
  - إمكانية التحاق المقاتلين الموالين لأي جماعة مسلحة بقوات الاحتياط في محافظاتهم.
  - إمكانية اختيار أفراد الأمن التابعين للحكومة المحلية من قوات الاحتياط، على أن يتلقى الجنود الاحتياطيون الباقون التدريب الفني والمهني وينخرطون في الاقتصاد المدني.
  - إمكانية تشجيع بعض المقاتلين السابقين على الالتحاق بدائرة الهندسة العسكرية، بما يؤهل هذا الجهاز للعب دور كبير في مرحلة إعادة الإعمار.

- إنشاء صندوق وطني للمساعدة في إعادة تأهيل المقاتلين.
- تخصيص راتب أساسي مضمون للأفراد العسكريين كشبكة أمان تلبي الاحتياجات المالية لأفراد قوات الاحتياط؛ بما يساعدهم على الانشقاق عن الجماعات المسلحة.
- العمل مع وزارتي الداخلية والدفاع على معايير واضحة للإدماج وحصر أعداد المقاتلين الفعليين بدقة.
- تحديد موعد وآلية لإشراك المانحين والخبراء الاقتصاديين في العملية، حيث يُتوقع أن تتضخم فاتورة رواتب الدولة مع استيعاب المقاتلين مبدئيًا على الأقل.

• إجراء إصلاحات في هيكل القوات المسلحة اليمنية للتعامل مع التشرذم الحاصل في القطاع الأمني الذي اقترن مع انعدام الأمن داخل المجتمعات المحلية. تتضمن الخطوات المقترحة على المديين القصير والمتوسط لضمان المساءلة والكفاءة المهنية في هذا الجانب ما يلي:

- بلورة خطة لمدفوعات مؤقتة كتعويض عن الرواتب غير المنتظمة التي يتلقاها العديد من المقاتلين، لضمان البدء في إدماجهم وتحقيق قدر من المساءلة.
- تعزيز معايير استبقاء المقاتلين المدمجين.
- تعزيز الشفافية عند إدخال إصلاحات في الموازنات والعمليات ذات الصلة.
- تشجيع التقاعد المبكر والتدوير الوظيفي.
- التشديد على أهمية الشرطة المجتمعية.
- البحث عن نماذج تعكس دور المجتمع المدني المحلي في تحسين القطاع الأمني، مثل مبادرات الأمن المجتمعي في تعز والسعي لاستنساخها.
- تمويل برامج منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمساءلة، كالتي توفر المساعدة القانونية للسجناء.
- تحويل التركيز صوب إيلاء أولوية للأمن البشري، عبر إجراء حوار أكثر عمقًا بين المجتمع المدني والهيئات العسكرية والأمنية.
- التعامل مع قضية المدنيين غير المحترفين (غير المدربين) الذين جُندوا كضباط دون الإلمام بالقوانين أو الاتصاف بالانضباط.

www.sanaacenter.org

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

تأسس مركز صنعاء في العام 2014، وهو من مراكز الأبحاث المستقلة القليلة التي ما تزال تعمل في اليمن. وبينما يتمتع المركز بصلات كثيفة مع اللاعبين الرئيسين، إلا أنه استطاع الحفاظ بحزم على استقلاليته عن جميع الأطراف. وبذلك ، حافظ مركز صنعاء على موقعه الفريد وقدرته على العمل في جميع أنحاء اليمن وخارجه، وصاغ موقعه كلاعب قيادي صاعد في مجال البحث والتحليل المتعلق باليمن.

يتمتع مركز صنعاء بشبكة قوية في جميع أنحاء اليمن، مع صلات مباشرة بأبرز الشخصيات السياسية والعسكرية والأمنية، بالإضافة لزعماء القبائل والقطاع المالي والاقتصادي والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني وغيرهم من اللاعبين. كما كون المركز شبكة وحضور واسع داخل المجتمع الدولي يربطه بالمنظمات الدولية والدوائر الدبلوماسية وصانعي السياسات الإقليميين والدوليين ومراكز الأبحاث والمنتديات العالمية.

تُقتبس تقارير وأبحاث مركز صنعاء على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، كما يتم التماس تحليل خبراء المركز بشكل دائم من قبل اللاعبين المحليين والدوليين. ويقدم مركز صنعاء خدمات استشارية تشمل الرصد والتقييم والمشورة الفنية والتحليلية في مجالات التنمية الإنسانية والاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية.